منظمة التجارة العالمية وآثارها الاقتصادية على الدول العربية

د/ محمـــد بن علي العقلا(*)

مقدمـــــــة:

الحمد للّه رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد:

فعلى الرغم من قدم الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT حيث ترجع إلى عام ١٩٤٨م، إلا أن جولاتها الثمانية وما نتج عنها من ظهور منظمة التجارة العالمية WTO في هذا العقد من القرن الحالي تعتبر من أحدث الموضوعات المثارة على الساحة الاقتصادية، حيث تهتم بها كل من الدول النامية والدول المتقدمة على السواء. خصوصاً بعد اتساع الفجوة بين كل منهما وما ترتب عليها من عجز كبير في الموازين التجارية للدول النامية، بالقدر الذي يؤثر على مدى كفاية الاستثمارات التي توفرها حكومات هذه الدول للتنمية الاقتصادية، فضلاً عما يترتب عليه من وجود فجوة غذائية فيها، حيث تضطر هذه الدول إلى الاستعانة بالدول الخارجية لتوفير وارداتها من الغذاء والسلع الأساسية. وهذا في حد ذاته يمثل موقفا اقتصادياً وتنمويا صعباً للغاية لما له من تأثير واضح على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول.

(*) استاذ مشارك-قسم الاقتصاد الإسلامي-جامعة أم القرى-المملكة العربية السعودية

وبوجه عام يمكن القول أن هذه المنظمة قد ولدت في ظروف عالمية غاية في التعقيد، حيث تعاني الدول المتقدمة من حالة الركود التضخمي وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وأيضاً سيادة ظاهرة التكتلات الاقتصادية، وانهيار النظام الاشتراكي، وارتباط جميع دول العالم بشبكة واسعة النطاق من العلاقات التجارية والمالية والنقدية والتقنوية، بالقدر الذي أدى إلى زيادة الاعتماد المتبادل بين مختلف دول العالم. فضلا عن انكماش قنوات التمويل الخارجي بالنسبة للدول النامية وأيضاً فإن مستقبل المعونات الأجنبية أصبح مشكوكاً في استمراره حيث أخذت الدول المانحة في تقليص معوناتها للدول النامية والتي من بينها الدول العربية.

وجدير بالذكر أن المتغيرات الجديدة في الاقتصاد العالمي لم تنحصر فقط في زيادة درجة الاعتماد المتبادل وتغير نظام النقد العالمي والمدفوعات الدولية والعلاقات النقدية الدولية، ولكنها أمتدت إلى الظهور المتنامي للتكتلات الاقتصادية الدولية والاقليمية [1] هذا إلى جانب محاولات الدول العربية لإحياء اتفاقية السوق العربية المشتركة، حتى تستطيع أن تجد لنفسها مكاناً على الساحة العالمية.

وفي ضوء هذه المتغيرات الخارجية التي تحيط بالدول العربية هناك متغيرات داخلية من أهمها إنخفاض أسعار النفط وميل معدلات التبادل الدولي في غير صالح هذه الدول، فضلاً عن نفقات تمويل حرب الخليج وما نتج

---

(١) تكتل المنظمة الاقتصادية الأوروبية وتشمل: النرويج-سويسرا-فنلندا- النمسا- والسويد.

عنها من زيادة عجز الموازنات العامة لمعظم دول الخليج.

ونظراً لتطوير اتفاقية الجات – باعتبارها كياناً مؤقتا – إلى منظمة التجارة العالمية التي تمثل إحدى المنظمات التابعة للأمم المتحدة والتي تتشابه في فلسفتها وتوجهاتها الاقتصادية مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير، حيث تسعى جميع هذه المنظمات إلى تحرير النظام العالمي تجارياً من خلال منظمة التجارة العالمية، ونقدياً من خلال صندوق النقد الدولي ومالياً من خلال البنك الدولي، لذلك فقد أصبح من الضروري تقييم الوضع الراهن لاقتصاديات الدول العربية في اطار وجود هذه المنظمة، ومن هذا المنطلق نبع إهتمامنا بهذا الموضوع.

وتهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على نتائج جولة أورجواي لعام ١٩٨٦م ومن ثم بيان الأثار الاقتصادية المتوقعة لمنظمة التجارة العالمية على الدول العربية.

خطة البحث ومكوناته:

تم إعداد هذا البحث وفق الخطة التالية:

– الإشارة إلى نشأة الجات وتطورها من اتفاقية إلى منظمة عالمية.

– استعراض نتائج جولة اورجواي.

– بيان أهم الآثار الاقتصادية المتوقعة لمنظمة التجارة العالمية على الدول العربية.

ويتكون هذا لبحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: نشأة الجات وتطورها من اتفاقية إلى منظمة التجارة

العالمية.

المبحث الثاني: نتائج جولة اورجواي عام ١٩٨٦م.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية المتوقعة لمنظمة التجارة العالمية على الدول العربية.

وصلى اللّه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

المبحث الأول

نشأة الجات من الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT إلى منظمة التجارة العالمية WTO

أتسمت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بتغير هام في الخريطة السياسية والاقتصادية للعالم بأسره. حيث تميزت هذه الفترة الزمنية الهامة من التاريخ الاقتصادي بإعادة النظر في التفكير الكلاسيكي والحرية الاقتصادية التي سادت العالم في الفترة ما بين الحربين وخصوصاً بعد انهيار نظام قاعدة الذهب وأيضاً بعد حدوث الكساد العظيم، والتي تنتج عنها احلال الفكر الكنيزي محل الفكر الكلاسيكي.

وفي ظل هذه الظروف، تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية حركة التطوير المستهدف لتحرير التجارة الدولية من خلال اتفاقية بريتون وودز Bretton Woods عام ١٩٤٤ وهي الاتفاقية التي أنشئ بموجبها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير عام ١٩٤٥. وامتداداً لرغبة الولايات المتحدة في مزيد من السيطرة على المتغيرات الاقتصادية العالمية اقترحت الحكومة الأمريكية اجراء مفاوضات تجارية دولية بغية زيادة منافذ بيع صادراتها وفوائض انتاجها وذلك من خلال تبنيها سياسة التجارة الدولية. لذلك أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة توصية بعقد مؤتمر دولي في لندن عام ١٩٤٦ ثم استكملت اعمال هذا المؤتمر مما في عام ١٩٤٧ وأخيراً تم عقد مؤتمر في هافانا عام ١٩٤٨ حيث أصدر هذا المؤتمر ميثاق التجارة الدولية الذي بموجبه تم الاتفاق على وضع أسس الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT. وقد شاركت في وضع هذه

الأسس سبع وخمسون دولة ولقد تمت دراسة ومناقشة هذه الأسس من كافة الجوانب وأخيراً تم التوقيع على ميثاق هافانا لتنظيم التجارة من خلال وضع مجموعة من القواعد العامة والتي تحدد أسلوب الدول وطريقة تعاملهـــا في مجـــال التبادل الدولي، هذا إلى جانب الاتفاق على انشاء منظمة التجارة الدولية Inttnational trade organizatione ITO[1].

ولذلك فقد جاء ميثاق هافانا هيكلي لاتفاقية بريتون وودز وذلك لسببين أساسيين:

السبب الأول:

أن هدف انشاء صندوق النقد الدولي هو مساعدة الدول الاعضاء في تخفيف أو معالجة العجز في موازين مدفوعاتها من خلال تحرير أنظمة الصرف الأجنبي وانشاء نظام دفع متعدد الأطراف، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا ألغيت جميع القيود التي تحد من توسع التجارة الدولية.

السبب الثاني:

إن الهدف الأساسي من إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو تقديم القروض اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الثانية ولذلك جاءت المعونات التي تمنحها الدول المتقدمة لتمويل المشروعات التنموية في الدول النامية كإجراء مكمل لسياسة البنك الدولي للإنشاء

(١)فتوح عبدالجليل حامد، حقوق الملكية الفكرية والمتغيرات المتوقع حدوثها في إتفاقية التجارة العالمية (الجات) ـ مؤتمر أثر إتفاقية الجات علي إقتصاديات الدول الإسلامية ـ جامعة الأزهر، مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامي، المحور الرابع ـ الجزء الثاني، القاهرة، ٢١-٢٣ مايو ١٩٩٦م.

والتعمير.

وجدير بالذكر أن سياسة المعونات الدولية للدول النامية كانت من أهم الموضوعات التي درسها وأوصى بها ميثاق هافانا، وذلك من أجل مساعدة الدول النامية على مواجهة مشاكلها التنموية ومشاكل موازين مدفوعاتها إلا أن الولايات المتحدة قامت بسحب موافقتها المبدئية على الميثاق حتى يتم عرضه على الكونجرس وفي عام ١٩٥٠ رفضت الإدارة الأمريكية التصديق على الميثاق وخصوصاً فيما يتعلق بانشاء منظمة التجارة الدولية فضلاً عن اعتراض اتحاد كل من المنظمتين الأمريكيتين على تخفيض التعريفه الجمركية والتوسع في الاستيراد فضلاً عن رغبة الولايات المتحدة في زيادة سيطرتها على التجارة الدولية، حيث أن وجود مثل هذه المنظمة قد يقلل من انفرادها بالسيطرة في هذا المجال. ومع ذلك فقد عادت الولايات المتحدة إلى التفاوض على تخفيض الرسوم الجمركية وتخفيف القيود المفروضة على الواردات من أجل زيادة تحرير التجارة ولذلك جرى في جنيف عام ١٩٤٧ التفاوض على مجموعة الاتفاقيات الثنائية حيث تم بعد ذلك الوصول إلى اتفاق موحد متعدد الأطراف أطلق عليه الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة وبمرور الوقت وصل عدد الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية إلى خمس ومائة دولة، لتسيطر على ما يقرب من ٩٠% من التجارة الدولية السلعية، هذا بالإضافة إلى انتساب أربع وثلاثين دولة لعضوية هذه الاتفاقية [١].

١- تعريف الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT:

(١) الدول المنسبة للعضوية هي الدول التي تطبق أحكام ومبادئ الاتفاقية في سياساتها الخارجية دون أن تكون عضواً في هذه الاتفاقية.

يمكن تعريف هذه الاتفاقية على أنها عبارة عن إتفاق دول متعدد الأطراف بحيث يترتب على هذا الاتفاق حقوق وإلتزامات معينة للدول الأعضاء، وذلك من أجل تحرير التجارة الدولية السلعية من خلال إزالة القيود الكمية والجمركية التي تعوق اتساع وحرية التجارة الدولية بين الدول الأعضاء وخصوصاً أن هذه الاتفاقية تعتبر مسئولة عن ٥/٤ التجارة العالمية.

وقد استطاعت هذه الاتفاقية، في مارس ١٩٤٨، إجراء ثمانية وأربعين ألف تخفيض جمركي كان من شأنه التأثير على ٢٠% من حجم التجارة العالمية(١).

وجدير بالذكر أن هناك تسع دول عربية تتمتع بعضوية هذه الاتفاقية هي: مصر – المغرب – تونس – الكويت – البحرين – الجزائر – الامارات – قطر – موريتانيا. بالإضافة إلى خمس دول عربية أخرى تقدمت للاشتراك في عضوية الجات منها المملكة العربية السعودية.

٢- المبادئ الأساسية لهذه الاتفاقية:

تستند هذه الاتفاقية على خمسة مبادئ هامة هي:

أ- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:

وهذا المبدأ يعني منح جميع الدول الأعضاء في الاتفاقية كل منهم نفس المزايا التي يمنحونها للغير سواء تعلق الأمر بالمرسوم التي تفرض على

(١)تقرير البنك المركزي المصري القاهرة، ١٩٩٤م. ص

الواردات أو الرسوم التي تفرض على الصادرات[١]. وينطوي هذا المبدأ أيضاً على عدم منح الاستثناءات للاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة أو للتدابير التي من صالح الدول النامية وذلك طبقاً لقواعد محددة.

كما أستثنت هذه الاتفاقية الدول النامية من تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في الحالات الآتية:

- حماية الصناعات الوليدة حتى تستطيع الوقوف في وجه المنافسة العالمية.
- العلاقات المميزة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية والتي كانت مستعمرات قديمة لها (مثل الكومنولث سابقاً).
- التكتلات الإقتصادية الإقليمية الخاصة بالدول النامية.

ب- مبدأ الشفافية:

وهذا المبدأ ينطوي على ضرورة وضوح إجراءات حماية الصناعة الوطنية الوليدة في الدول النامية. بمعنى أن يتم حماية هذه الصناعات من خلال الرسوم الجمركية الحامية فقط وليس عن طريق الأساليب الكمية الخاصة بنظام الحصص أو تقييد الواردات [٢]. حيث أن الحماية عن طريق الرسوم يوضح بسهولة مستوى الحماية. ومع ذلك فقد سمحت الاتفاقية ببعض الاستثناءات الخاصة بهذا المبدأ (مثل سابقه) والمتمثلة في:

---

(١)د/ إبراهيم العيسوي، الغات وأخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، مارس ١٩٩٥، ص ص ١٥ - ١٩.

(٢) علاء الدين كمال قنديل - الجات وإقتصاديات الدول العربية - بحث مقدم لمؤتمر أثر إتفاقية الجات على إقتصاديات الدول الإسلامية - جامعة الأزهر، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي - المحور الثالث، القاهرة، ٢١-٢٣ مايو ١٩٩٦م، ص٣٠٠.

- الدول التي تعاني من عجز مستمر ومتزايد في موازين مدفوعاتها.
- السماح للحالات الخاصة باستخدام حصص الواردات بالنسبة للسلع الزراعية.
- الزيادة الطارئة في عرض إحدى السلع مما يهدد الصناعات الوليدة بخطر كبير. (حالة الاغراق).

جـ- مبدأ المعاملة التفضيلية بين الدول المتقدمة والدول النامية:

وهذا المبدأ ينطوي على ضرورة سيادة مبدأ المعاملة التفضيلية من قبل الدول المتقدمة للدول النامية وذلك من خلال فتح أسواق الدول المتقدمة أمام صادرات الدول النامية حتى تستطيع هذه الدول مواجهة العجز في موازين مدفوعاتها وتشجيع صناعات التصدير بها للحصول على مزيد من العملات التي تفتقر إليها هذه الدول.

د- مبدأ التبادلية (المعاملة بالمثل):

وهذا المبدأ يقضي بضرورة سعي الدول الأعضاء في الاتفاقية لتحرير تجارتها الخارجية وإزالة كافة القيود التي تحد من اتساع نطاق التجارة الدولية، على أن يكون ذلك في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف وذلك على أساس تبادلي. وهذا معناه سيادة مبدأ المعاملة بالمثل. بمعنى أنه في حالة قيام إحدى الدول الأعضاء بتخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على وارداتها السلعية من دولة أخرى، فإن الأمر يلزم هذه الدولة الأخيرة والعضو في الاتفاقية والمستفيدة من هذا التخفيض معاملة الدولة الأولى بالمثل أي أن تخفض هي الأخرى بدورها الرسوم الجمركية المفروضة على واردات

الدولة الأولى بنفس النسبة وذلك بحيث تتساوى المنافع بين أطراف العملية التبادلية. وما تصل إليه المفاوضات في هذا الصدد يصبح ملزماً لكل الدول.

هـ- مبدأ المفاوضات التجارية:

وينص هذا المبدأ على ضرورة إجراء المفاوضات التجارية كأسلوب وطريقة لدعم النظام التجاري العالمي وخصوصاً أن الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة غير ملزمة وليست لها أي قوة إجبار للأعضاء ومن ثم فإنه في حالة حدوث أي نزاع تجاري بين دولتين أو أكثر من الدول الأعضاء فإن إجراء المفاوضات سوف يكون الأسلوب المناسب لتسوية هذه الخلافات التجارية.

ومن هذا المنطلق نجد أن هذه المبادئ تهدف أساساً إلى زيادة اتساع نطاق التعامل التجارب بين أطراف المعاهدة وذلك في إطار تحرير التجارة الخارجية وفي ظل النظام العالمي الجديد الذي يقوم على التخصص وتقسيم العمل الدولي مع بعض الاستثناءات الخاصة بالدول النامية حتى تستطيع أن تدعم هياكلها الاقتصادية بحيث تقوى على المنافسة العالمية.

٣- أهداف هذه الإتفاقية[1]:

تهدف هذه الاتفاقية في صورتها المعلنة إلى:

أ- اتساع نطاق التجارة الخارجية للمواد الأولية التي تنخفض الدول

---

(1) Gatt, The Results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations: The legal Texts PP. 485-558.

النامية في انتاجها وتصديرها وذلك من أجل تحسين معدلات التبادل الدولي لهذه الدول وخصوصاً أن هذه المعدلات تميل لصالح الدول المتقدمة والتي تتخصص في انتاج وتصدير السلع المصنعة.

ب- رفع مستوى المعيشة في الدول الأعضاء وزيادة إستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة والممكنة بالكامل وبأعلى كفاءة اقتصادية ممكنة حتى تستطيع هذه الدول تحقيق التوظف الكامل لمواردها الاقتصادية.

جـ- زيادة الدخول الحقيقية وتنشيط الطلب الكلي الفعال للدول الأعضاء، حيث أن الطلب الكلي الفعال هو أساس تحريك الأنشطة الاقتصادية وزيادة معدل مضاعف الاستثمار وهذا هو أساس التحليل الكينزي.

د- الاستغلال الأمثل الكامل للموارد الاقتصادية العالمية وذلك بغرض زيادة الانتاج وزيادة فوائضه بالقدر الذي يدعم إتساع نطاق المبادلات الدولية.

هـ- تشجيع حركة رؤوس الأموال وزيادة درجة مرونة قنوات التمويل الدولية وزيادة الاستثمارات العالمية.

و- تحرير التجارة العالمية من خلال إزالة جميع القيود التي تحد من اتساع نطاقها وخصوصاً القيود الكمية وأيضاً تخفيض الرسوم الجمركية لضمان زيادة معدلات الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء.

وفي إطار هذه الأهداف فقد حددت هذه الاتفاقية ثلاث مشكلات اساسية تعترض سبيل تحقيق هذه الأهداف هي:

١- الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول الأعضاء على تجارتها السلعية ولذلك سعت هذه الاتفاقية إلى محاولة تخفيض الرسوم الجمركية على خمس وستين ألف سلعة (١) بهدف زيادة نطاق التعامل الدولي بالنسبة لهذه السلع.

٢- سعت الاتفاقية أيضاً إلى تشجيع الدول الأعضاء على عدم فرض رسوم أخرى غير الرسوم الجمركية مثل ضرائب الاستهلاك على الواردات، وأيضاً تبادل الدول الأعضاء البيانات فيما بينها في هذا الشأن وأيضاً البيانات الخاصة بالرغم الظاهر والمستقر والذي يمكن أن يؤثر على عمليات التبادل الدولي.

٣- حاولت هذه الاتفاقية حث أطرافها على عدم فرض القيود الكمية ونظام الحصص على التجارة الخارجية إلا في حدود استثناءات محددة (هي الاتفاقات الاقليمية للدول الأعضاء في الاتفاقية سواء في شكل اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة أو سوق مشتركة وكذلك في حالة حماية الصناعات الوطنية الوليدة وأخيراً في حالة وجود عجز في الاحتياطيات الدولية) [١].

وعلى الرغم من أهداف هذه الاتفاقية الظاهرة، إلا أن مضمونها يختلف تماماً عن ظاهرها فهذه الاتفاقية قد وضعت أساساً لفتح أبواب الدول النامية على مصراعيها أمام صادرات الدول المتقدمة وأيضاً لتمكين الدول المتقدمة

---

(١) د. سمير عبدالعزيز، التجارة العالمية والجات، ١٩٩٤م، القاهرة، مايو ١٩٩٧.

من الحصول على احتياجاتها من المواد الأولية ومصادر الطاقة من الدول النامية بسهولة وباسعار مميزة خصوصاً أن فتح أسواق الدول المتقدمة أمام صادرات الدول النامية هو في الواقع لمصلحة الأولى لأن معظم الدول النامية متخصصه في إنتاج وتصدير المواد الأولية، فضلا عن أن السلع الأخرى غير التقليدية والمصنعة فيها لا تقوى على منافسة منتجات الدول المتقدمة داخل حدودها.

وهذا الأمر يؤكد على تعارض مصالح الدول المتقدمة مع مصالح الدول النامية مما يجعل الدول المتقدمة هي المستفيدة من هذا التعارض حيث سيحسم الأمر لصالحها لأنها هي الأقوى اقتصادياً وسياسياً.

٤- المركز الاقتصادي لهذه الاتفاقية:

مما لا شك فيه أن الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة والتي ظهرت في القرن العشرين يمكن اعتبارها كياناً مؤقتاً لمنظمة التجارة العالمية والتي ظهرت عام ١٩٩٥م. وهذه المنظمة ما هي إلا إحدى مؤسسات الأمم المتحدة، شأنها في ذلك شأن صندوق النقد الدولي،والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ولذلك لا يختلف دورها كثيراً عن دور كل من الصندوق والبنك. إذ يسعى كل منهم إلى تدعيم وتقوية النظام العالمي الجديد الذي يقوم على التخصص وتقسيم العمل الدولي، أي على الفكر الريكاردي.

ويمكننا توضيح الصورة الكاملة لهذا النظام بالشكل التالي:

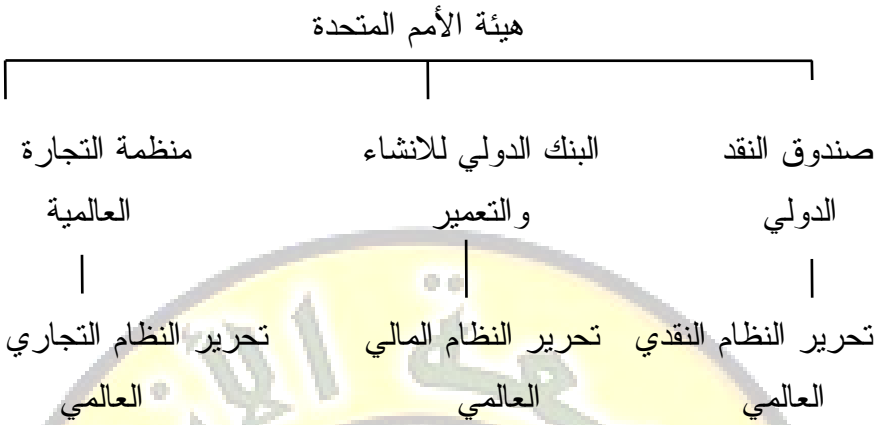

٥- تطور المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية:

مرت هذه المنظمة بالعديد من المفاوضات التجارية منذ بداية الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٩٥ وهو تاريخ انشاء المنظمة. وهذه المفاوضات كانت في شكل جولات رئيسية هي:

١- الجولة الأولى وأطلق عليها جولة جنيف حيث أنها عقدت بمدينة جنيف بسويسرا عام ١٩٤٨م أي قبل عام من توقيع الاتفاقية - وقد شاركت في هذه الجولة ثلاث وعشرون دولة من أطراف الاتفاقية.

٢- جولة فرنسا عام ١٩٤٩ وشاركت فيها ثلاث عشرة دولة.

٣- جولة انجلترا واستمرت هذه الجولة لمدة عام من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥١ وشاركت فيها ثمان وثلاثون دولة.

٤- جولة جنيف النامية واستمرت من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٥٦ وشاركت فيها ست وعشرون دولة.

٥- جولة ديلون بسويسرا أيضاً من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٦١.

٦- جولة كيندي بالولايات المتحدة الأمريكية من عام ١٩٦٣ إلى عام

١٩٦٧.

٧- جولة طوكيو باليابان من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٧٩.

٨- جولة أورجواي من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٣.

وجدير بالذكر أن الجولات الثلاثة الأخيرة تعتبر من أهم الجولات وذلك لآثارها الفعالة على هيكل واتساع التجارة الدولية، كما أنها ركزت على عملية مراجعة وتفسير المواد الأصلية للاتفاقية.

ولذلك سنتناول بالتحليل هذه الجولات الثلاثة [١]:

أ- جولة كيندي (٦٣ - ١٩٦٧):

أطلق على هذه الجولة اسم الرئيس الأمريكي الأسبق جون كيندي، لأنه يعتبر صاحب الفضل في دعوة الكونجروس الأمريكي لمناقشة السياسيات التجارية التقييدية، سواء تعلق الأمر بالرسوم الجمركية أو القيود الكمية وأيضاً سياسات التمييز التجاري وذلك بغرض تحقيق الفائدة القصوى للدول الأعضاء في الاتفاقية. وقد سعى كيندي لإجراء هذه المفاوضات في ذلك الوقت بالذات بسبب قيام السوق العربية المشتركة ووجود عجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وشعور الولايات المتحدة بأهمية أسواق الدول النامية لاستيعاب صادراتها.

ولذلك فقد استمرت تلك المفاوضات والمناقشات إلى ما يقرب من ثلاث

(١) الاتحاد العالمي للغرف التجارية - الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) وآثارها على الإقتصاد المصري - بحث مقدم لمؤتمر أثر إتفاقية الجات على إقتصاديات الدول الإسلامية - جامعة الأزهر، مركز صالح كامل للإقتصاد المنزلي - المحور الثالث، القاهرة ٢١-٢٣ مايو، ١٩٩٦م - ص ص ٣٦٠ - ٣٦١.

سنوات، وأشتركت فيها حوالي ثلاث وستون دولة وافق منها حوالي سبع وثلاثون دولة تسيطر على ما يقارب من ٧٥% [١]، من التجارة الدولة على إجراء بعض التخفيضات الجمركية.

ولقد توصلت هذه الجولة لنتائج هامة من أهمها:

- إجراء تخفيض في الرسوم الجمركية على السلع المصنعية بحوالي ٣٥% على أن يتم ذلك بالتدريج منخلال خمس سنوات.
- إجراء تخفيض في الرسوم الجمركية على السلع الزراعية بحوالي ٢٥% باستثناء الحبوب.
- إجراء تخفيض في الرسوم الجمركية على السلع الكمالية من قبل السوق الأوربية المشتركة وكذلك انجلترا بحوالي ٢% على أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض هذه الرسوم بحوالي ٥٠%.
- عقد إتفاقية لمكافحة الاغراق على أساس أن سياسة الاغراق لا تتمشى مع مبدأ المنافسة المشروعة.
- منح الدول النامية بعض المزايا النسبية للمنتجات ذات الأهمية لها. ومع ذلك فإن كثيراً من السلع التي تهم الدول النامية لم تستفد بأي نوع من أنواع التخفيض أو أي الغاء للرسوم خصوصاً وأن تخفيض الرسوم الجمركية بين الدول المتقدمة قد أدى إلى نقص مراجعة المزايا التي كانت تتمتع بها الدول النامية بسبب تخفيض الرسوم الجمركية على صادرات الدول التي لم تتمتع بأي تخفيض وهذا على حساب الدول النامية.

---

(١)د. سعيد النجار: النظام التجاري الدولي في مفترق الطرق، كتاب الأهرام الاقتصادي سبتمبر ١٩٩١م.

ب- جولة طوكيو: (٧٣ - ١٩٧٩):

بدأت هذه الجولة من المفاوضات عام ١٩٧٣، حيث اتسم هذا العام بظهور العديد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي أثرت في النظام النقدي والمالي التجاري العالمي بدرجة كبيرة.

وذلك في إطار:

- حرب أكتوبر وارتفاع أسعار النفط بمعدلات لم يسبق لها مثيل بالقدر الذي أثر على معدلات نمو الصناعة ومعدلات التكاليف في الدول المتقدمة، مما أسهم في زيادة العجز في موازين مدفوعاتها ودفع هذه الدول لفرض مزيد من القيود على التجارة الخارجية.
- انهيار نظام أسعار الصرف الثابت مما أدى إلى خلخلة النظام النقدي العالمي بسبب زيادة حدة التقلبات في أسعار صرف العملات المحورية وزيادة الفروق بينها.
- تأثر حركة رؤوس الأموال بالمتغيرات النقدية والمالية والتجارية ومن ثم قلت حركة تدفقات رؤوس الأموال نحو الدول المدينة.

وقد اشترك في جولة طوكيو حوالي تسع وتسعون دولة، سعت جميعها لازالة معوقات تنشيط ونمو واتساع التجارة العالمية [١].

ونتج عن تلك الجولة ارساء قواعد التحكيم في استخدام الدول الأعضاء في اتفاقية الجات للقيود التجارية بخلاف الرسوم الجمركية، ولذلك تم

---

(١) علاء الدين كمال قنديل ـ الجات وإقتصاديات الدول العربية، مرجع سابق، ص٣٠٢.

التوصل إلى:

تطوير الهيكل القانوني الذي يحكم التجارة الدولية من خلال:

أ- التوصل إلى الاعتراف بالرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية، أي السماح لبعض الدول في اتباع سياسة الدعم أو الرسوم الموازنة بالنسبة لسلع معينة بشرط ألا يؤثر ذلك على التجارة الخارجية للدول الأخرى. وكذلك فقد منحت هذه الجولة ميزة نسبية للدول النامية في مجال تقديم الاعانات والرسوم التعويضية لانتاجها الموجه للتصدير.

ب- الاعتراف بنظام تراخيص الاستيراد على أن تتعهد حكومات الدول الأعضاء بإدارة تلك التراخيص بأسلوب موضوعي وعادل تجاه الدول الاطراف في الاتفاقية.

جـ- الاتفاق على وجود نظام موحد لتقييم أسعار الصادرات من أجل فرض رسوم جمركية عادلة لا تأخذ بنظام التقدير الجزافي الذي من شأنه زيادة تكلفة الصادرات وارتفاع أسعارها بالمقارنة بالسلع المحلية مما يؤدي إلى اعاقة تنشيط التجارة الدولية بين الدول الأعضاء. ولذلك تم الاتفاق على استخدام معايير دولية موحدة في هذا الشأن.

د- تحديد القواعد التفصيلية لطرح المناقصات الحكومية دولياً.

هـ- اعطاء الدول النامية مزايا تفضيلية في تجارتها الخارجية.

وقبل الدخول في تفاصيل المفاوضات في جولة أورجواي وما أسفرت عنه من نتائج لابد من الاشارة إلى الظروف والتطورات العالمية التي سادت العالم قبل مفاوضات أورجواي وهي ما أدت إلى ظهور ما يسمى " موجة الحمائية الجديدة " في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية

الأخرى، ففي خلاف فترة السبعينات والثمانينات من هذا القرن حدث العديد من التطورات التي أدت إلى تصدع النظام التجاري الدولي، وهذه التطورات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- انهيار نظام اسعار الصرف الثابتة والارتفاع المفاجئ لأسعار الطاقة عام ١٩٧٣م (وقد سبق الحديث عنهما عند الكلام عن دورة طوكيو).
- ظهور وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية: وما نتج عن ذلك من إحجام الدول والمؤسسات الدائنة عن التوسع في الإقراض، مما أدى بدوره إلى انكماش شديد في الاقراض الدولي، وهذا ما دفع الدول المدينة إلى محاولة تصحيح الخلل في تجارتها الخارجية بالضغط الشديد على وارداتها من الدول الأخرى.
- الكساد التضخمي في الدول الصناعية: خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية وقد اقترن ذلك بارتفاع في معدلات البطالة والتضخم مما ساعد على تشجيع النزعات الحمائية في هذه الدول.
- الأهمية الاقتصادية النسبية لليابان ودول شرق آسيا: حيث طرأ تغير كبير على الأهمية النسبية للدول المذكورة في علاقتها مع الدول الصناعية الأخرى وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية وقد ظهر ذلك جليا في سيادة الصناعة اليابانية في كل أسواق العالم بما فيها سوق الولايات المتحدة نفسه، وأيضاً لم يكن الأمر أحسن حالاً في علاقة الولايات المتحدة بدول شرق آسيا وهي كوريا الجنوبية وهونج كونج وتايوان وسنغافورة بالنسبة للدول الأوروبية فقد وجدت نفسها في موقف مشابه لموقف الولايات المتحدة من حيث تراجع قدراتها

التنافسية أمام اليابان ودول شرق آسيا في عدد كبير من الصناعات التي كانت إلى وقت قريب وقفاً على عدد محدود من الدول الصناعية الكبرى.

وقد أدت التطورات السابقة إلى ظهور " موجه الحمائية الجديدة " في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الأخرى، حيث تمت تعديلات على قانون التجارة الأمريكي سنة ١٩٨٤ أعطت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية سلطات واسعة في اتخاذ إجراءات تجارية انتقامية ضد البلاد التي تقوم بما تعتبره السلطات الأمريكية "منافسة غير عادلة".

وبالاضافة إلى ذلك لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حماية صناعتها من المنافسة الأجنبية بنوع جديد من القيود تسمى "الإجراءات الرمادية Grey Measures وهي تشمل ثلاثة أنواع هي[١]:

أ- التقييد الاختياري للصادرات: Voluntary Export Restraint

ومثال ذلك أن تدخل الولايات المتحدة في اتفاق مع اليابان بموجبه تلتزم الأخيرة بالا تزيد صادراتها إلى الولايات المتحدة عن حجم محدد أو عدد محدود من الوحدات، وبالفعل طبق هذا الأسلوب على صادرات اليابان من السيارات وأجهزة الراديو والتليفزيون، وقد طبق نفس الأسلوب على دول شرق آسيا وقد أتبعت بعض دول السوق الأوروبية نفس هذا النوع من القيود.

---

(١) د/ إجلال راتب العقيلي، أثر تطبيق أحكام دورةأورجواي للسلع الزراعية على الاقتصادات العربية، بحث مقدم إلى مؤتمر أثر إتفاقيات الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية - المحور الرابع، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ٩-١٠.

ب- التوسع الاختياري في الواردات:

Voluntary Import Expansion

وذلك بأن تدخل الولايات المتحدة مع اليابان في اتفاق بموجبه تتوسع الأخيرة في وارداتها من الولايات المتحدة من سلع غذائية مثل الأرز واللحوم وفول الصويا وبعض السلع الصناعية مثل وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية.

جـ- ترتيبات التسويق المنظم:

Orderly Marketing Arrangements

وقد طبق هذا الإجراء على صادرات اليابان وبلاد جنوب شرق آسيا من السلع التي لا تخضع للتقيد الاختياري، حيث أنه في حالة عدم قدرة الصناعة الأمريكية على الوقوف أمام المنافسة الأجنبية فإنها تلجأ إلى فرض قيود تعريفية وغير تعريفية على الواردات استناداً إلى ما يعرف بالشرط الوقائي Sefeguard Clause في اتفاقية الجات - حيث أن إتفاقية الجات تجيز للدول الأعضاء تقييد المنافسة الأجنبية إذا زادت الواردات زيادة ضخمة مفاجئة تنطوي على ضرر جسيم أو تهدد بضرر جسيم يلحق بالصناعات الوطنية - وقد توسعت الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية في التمسك بالشرط الوقائي في حالات تتعارض مع الهدف الذي من أجله وضع الشرط حيث أصبحت هذه الدول تلجأ إليه لمنع المنافسة الأجنبية وليس لمنع الضرر الجسيم كما تقضي بذلك اتفاقية الجات.

ورغم أن الولايات المتحدة ودول المجموعة الأوروبية نجحت إلى حد كبير في احتواء المنافسة من اليابان وبلاد شرق آسيا عن طريق "

الإجراءات الرمادية " إلا أنه ظهر جلياً أن تلك الإجراءات ما هي إلا حل مؤقت لمشكلات التجارة الدولية بالإضافة إلى مخالفة هذه الإجراءات لروح إتفاقية الجات.

وبصورة عامة فإن المردود المتوقع لبعض الدول المستفيدة من إتفاق تحرير التجارة العالمية سيكون كالاتي [1]:

المجموعة أو الدولة الواحدة	المبلغ
دول المجموعة الأوروبية	٨٠.٧ بليون دولار
الصين	٣٧.٠ بليون دولار
اليابان	٢٥.٩ بليون دولار
آسيا	٢٢.٤ بليون دولار
الولايات المتحدة	١٨.٨ بليون دولار
الهند	٤.٦ بليون دولار
أمريكا اللاتينية	٤.٤ بليون دولار
دول منطقة الخليج	٣.١ بليون دولار
كندا	٢.٥ بليون دولار
دول الاتحاد السوفيتي	٠.٨ بليون دولار

(١) البنك الإسلامي للتنمية ـ الانعكسات الثقافية لاتفاقية الجات على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ مزكرة رقم ١١٣، مارس ١٩٩٥م، ص٤٣.

جامعة الأزهر
AL-AZHAR UNIVERSITY

المبحث الثاني

نتائج جولة أورجواي

بدأت هذه الجولة في سبتمبر ١٩٨٦، وتعتبر هذ الجولة أكبر الجولات والمفاوضات التجارية، وأيضاً آخرها في مجال وضع نظام وقواعد تنظيم التجارة الدولية في نهاية القرن العشرين، وقد أشتركت في هذه الجولة سبع عشرة ومائة دولة، فضلاً عن مشاركة العديد من الدول النامية بشكل فعال (١).

وقد استمرت هذه الجولة من سبتمبر ١٩٨٦ إلى ديسمبر ١٩٩٣ وذلك بسبب الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على نسبة تخفيض الدعم الحكومي الذي تتبعه دول الاتحاد الأوروبي بالنسبة لانتاج وتصدير المنتجات الزراعية بالقدر الذي يضر بصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من هذه النوعية.

ونود أن نشير إلى أن انضمام كندا واليابان لهذه المفاوضات، كا من شأنه استمرار المفاوضات لمدة أطول. إلا أنه في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ وافق ممثلوا سبع عشرة ومائة دولة بالتوقيع على اتفاقية التعاون التجاري التي كان من أهم بنودها إنشاء منظمة التجارة العالمية والتي بدأ نشاطها في أول يناير ١٩٩٥ ليكتمل بالتالي الضلع الثالث من المنظمات الدولية التي تحكم وتراقب العلاقات الاقتصادية الدولية وهي:

---

(١) فتوح عبد الجليل حامد، مقدمة المكتبة الفكرية والمتغيرات المتوقع حدوثها في ضوء إتفاقية التجارة العالمية، القاهرة، ١٩٩٦م، ص٥٩٦.

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ثم منظمة التجارة العالمية وهكذا تحولت الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارية أو الجات (اختصاراً) إلى منظمة دولية. وقد لحق بالاتفاقية الاصلية تطورات وتغيرات جوهرية أدت إلى اتساع مجالاتها ونطاق عملها وزيادة قوة نفوذها والالتزام بها.

ويكفي أن نشير هنا إلى شمول الاتفاقية لبنود ومجالات جديدة خاصة مجال الخدمات في التجارة الدولية، والحماية الفكرية Intellectual property ومؤشرات الاستثمار كذلك فقد وقع على الاتفاقية وقبل تطبيق نتائج جولة أورجواي سبع ومائة دولة وذلك في منتصف ابريل ١٩٩٤ وقد أخذ هذا العدد في التزايد بعد ذلك.

أولاً: الجانب المؤسسي لمنظمة التجارة العالمية [١]:

أسفرت المفاوضات عن إنشاء منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO) أصبحت مسئولة عن إدارة الاتفاقات التي تم التوصل إليها وتتكون المنظمة من:

١- **مجلس وزاري عام** يجتمع مرة كل سنتين للنظر في أعمال المجالس الفرعية.

ويتبع هذا المجلس ثلاث لجان هي:

أ- لجنة التجارة والتنمية

ب- لجنة ميزان المدفوعات

---

١ ـ الاتحاد العام للغرف التجارية، الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، مرجع سابق، ص٣٥٥.

جـــ- لجنة الشئون المالية أو الميزانية

وينصب إختصاص هذا المجلس على مراجعة السياسات التجارية للأعضاء ومدى تطبيقها واسباب الخروج عليها.

٢- ثـــــلاث مجالـــــس فرعية هي:

أ- مجلس التجارة في السلع (يحل محل إتفاقية الجات)

ب- مجلس التجارة في الخدمات

جـــ- مجلس حقوق الملكية الفكرية.

الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

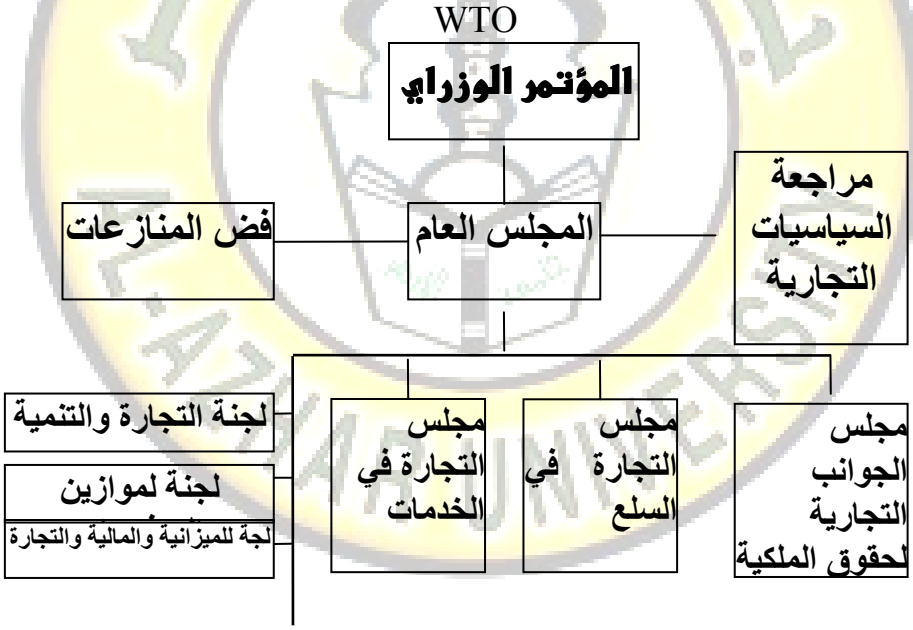

٣- أوجه الاختلاف عن الجات[١]:

وتختلف منظمة التجارة العالمية عن الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) في مجموعة من الجوانب، إضافة إلى وجود صلاحيات أكبر في تسوية المنازعات.

كذلك فإن ما يميز وجود منظمة التجارة العالمية عن الجات هو إفساح المجال أمام الدول لإتخاذ إجراءات من جانب واحد ووجود اتفاق جماعي على القضايا في حين كان بإمكان بعض الدول التوصل إلى قواعد عمل فردية للسلوك في مجالات معينة كالاغراق دون أن توافق عليها جميع الدول، أما في حالة المنظمة فإن الدولة التي ستنضم إليها ستوافق تلقائياً على جميع القواعد والاتفاقات التي توصلت إليها جولة أورجواي دون استثناء.

٤- قواعد التصويت[٢]:

أ- إذا طالبت احدى الدول الأعضاء بالخروج أو التخلي عن تعهد معين ينص عليه اتفاق المنظمة فإن الأمر يتطلب موافقة ثلثي الأعضاء.

ب- أي تعديل للاتفاق يؤدي إلى تغيير حقوق أو إلتزامات الأعضاء فلابد من موافقة ٣/٢ الأعضاء.

---

(١) د/ إبراهيم العيسوي، الغات وأخواتها، مرجع سابق، ص ص ٥١ ـ ٥٥.

(٢) د/ حازم حسن جمعه، تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية، جامعة الأزهر، مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامي، مؤتمر أثر إتفاقية الجات على إقتصاديات الدول الإسلامية، المحور الأول والثاني، القاهرة، ٢١ ـ ٢٣ مايو ١٩٩٦ ـ ص٨٧.

٥- أهداف المنظمة[١]:

أ- تسهيل تنفيذ وإدارة الاتفاقات والقواعد التي اسفرت عنها جولة اورجواي.

ب- توفير برامج المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

جـ-مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء.

د- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى خاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٦- هيئة حل المنازعات:

يتم تخويل المنظمة صلاحية تسوية المنازعات الثنائية بين الدول الأعضاء، على أن تكون قرارات هيئة حل المنازعات التي تنشئها المنظمة لهذا الغرض ملزمة لجميع الأطراف وأن يتم تنفيذها بأقصى سرعة.

وتتمثل إجراءات التسوية فيما يلي:

أ- عقد مشاورات ثنائية مع الطرف المدعى عليه، مع ضرورة رد الطرف الثاني خلال عشر أيام، وأن تبدأ إجراءات المشاورة والمصالحة في غضون شهر من تقديم الدولة المتضررة بطلب عقد المشاورات الثنائية. وإذا لم تستجب الدولة المدعى عليها بالرد خلال المدة المقررة يحق للدولة المتضررة طلب إنشاء هيئة لحل المنازعات تحت اشراف المنظمة.

ب- تشكل هيئة حل المنازعات من خسمة أفراد حكوميين أو غير حكوميين من غير مواطني الدولتين محل النزاع ولا يجوز

---

(١) د/ حازم حسن جمعه، مرجع سابق، ص ص ٩٢ - ١٠٢.

الاعتراض على أعضاء الهيئة إلا لأسباب جوهرية.

جـ- تصدر الهيئة قراراتها وعلى الطرف الخاسر اتخاذ الخطوات اللازمة للتنفيذ مع جواز طلب الاستئناف في اطار مجلس المنظمة.

د- إذا لم تلتزم احدى الدول بقرارات الهيئة أو مجلس المنظمة (في حالة الاستئناف) يحق للدولة المتضررة والمحكوم لصالحها العودة إلى مجلس المنظمة لتلقي التعويض أو التفويض برد انتقامي.

ثانياً: زيادة حرية الوصول إلى الأسواق:

جرى الاتفاق في هذا الصدد على تخفيض الرسوم الجمركية بنحو الثلث، وتقليص القيود غير التعريفية (الحصص الكمية تراخيص الاستيراد – الاحتكار الحكومي – تقييد التصدير –... الخ).

كذلك فقد تم الاتفاق على خفض القيود على المنتجات من الموارد الطبيعية الاستوائية والسعي إلى زيادة حرية الوصول إلى أسواق غير تقليدية بادخال المنسوجات والملابس في اطار الجات وتحرير تجارة السلع الزراعية من خلال تخفيض الدعم والحماية بشكل كبير، وذلك من خلال الآتي:

١- إتفاقية التجارة في المنتجات الزراعية:

حيث تم الاتفاق على:

- التزام دول المجموعة الأوروبية بتخفيض الدعم على صادرات القمح بنسبة ٢١% خلال السنوات الست القادمة وفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الزراعية الأجنبية.
- تحويل القيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية لمنع الحماية المفروضة

على اللحوم ومنتجات الألبان والتزام الدول الأعضاء في الدول المتقدمة بتخفيض الرسوم الجمركية في المستقبل بنسبة ٣٦% خلال ست سنوات ثم إلغاؤها نهائياً بعد ذلك.

- فتح الباب أمام تصدير الأرز والمنتجات الزراعية إلى اليابان مع التزاماتها بفتح باب استيراد الأرز بشكل جزئي بحيث تستورد ٤% فقط من حجم استهلاكها من الأرز اعتباراً من عام ١٩٩٥ ثم ترتفع النسبة إلى ٨% فقط من حجم استهلاكها من الأرز اعتباراً من ١٩٩٥ ثم ترتفع النسبة إلى ٨% خلال ست سنوات تقوم خلالها اليابان باستخدام التعريفة الجمركية بدلاً من الحظر الإداري.
- إلتزام الدول النامية بتخفيض الدعم على الانتاج الزراعي بنسبة ١٤% خلال عشر سنوات مع السماح لها بدعم مستلزمات الانتاج الزراعي لمدة عشر سنوات.
- تلتزم الدول النامية بخفض الرسوم الجمركية على وارداتها من المنتجات الزراعية بنسبة ٢٤% خلال عشر سنوات مع استثناء الدواجن وبعض أصناف الفاكهة بهدف حماية الانتاج الوطني اعتباراً من أول يناير عام ١٩٩٥ مع اعتبار فترة سنة الاساس هي متوسط الفترة (١٩٨٦-١٩٨٨).
- السماح للدول النامية التي يقل متوسط دخل الفرد فيها سنويا عن ألف دولار أمريكي بدعم التصدير للسلع الزراعية بصفة استثنائية ويكون الدعم بنسبة ١٠% في بعض الحالات.

٢- اتفاقية التجارة في المنسوجات [١]:

قضت الاتفاقية بأن يتم، وعلى مراحل، خلال فترة عشرة سنوات اعتباراً من أول يناير ١٩٩٥ إلغاء اتفاق المنسوجات متعددة الألياف Multi fiber Agree ment وعلى أن يتم إلغاء ١٦% من الحصص خلال الثلاث سنوات الأولى، و١٧% خلال الثلاث سنوات الثانية و ١٨% خلال الأربع سنوات الأخيرة مما يعني أن ٥١% من الحصص سيتم الغاؤها خلال عشر سنوات، وفي سنة ٢٠٠٥ سيتم الغاء باقي الحصص.

ومن الجدير بالذكر أن إتفاق المنسوجات متعددة الألياف MFA والذي أشرنا إليه تم العمل به اعتباراً من عام ١٩٧٤، وكان يضع حصصاً لتصدير المنسوجات وظل يتحكم في التجارة العالمية للمنسوجات طيلة العشرين عاماً الماضية.

ثالثاً: تنظيم المجالات الجديدة للتجارة:

شمل اطار المنظمة صياغة شاملة متعددة الأطراف لتجارة الخدمات وتنظيم الجوانب المتصلة بالتجارة في مجال حقوق الملكية الفكرية وإجراءات ضبط الاستثمار الأجنبي، وخفض القيود على التجارة الدولية وتعديل السياسات في هذه المجالات في اتجاه مزيد من التحرير.

---

(١) د/أحمد رشاد موسى، تقرير مقدم إلى مؤتمر أثر إتفاقية الجات على إقتصاديات الدول الإسلامية المحور الأول والثاني، جامعة الأزهر، مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامي، القاهرة، ٢١ - ٢٢ مايو ١٩٩٦ ص ص ٤٣ - ٤٥.

١ – الخدمات:

لا شك أن تطرق اتفاقات المنظمة إلى موضوعات ومجالات جديدة للتحرر التجاري كان أحد المزايا الأساسية، حيث لا تنحصر التجارة الدولية على السلع المادية أو التجارة المنظورة فحسب وإنما تشمل كذلك الخدمات المتبادلة بين الدول، ومن ثم تم ادخالها واخضاعها لأسس ومبادئ التجارة متعددة الأطراف وقد شمل الاتفاق ما يلي:

أ- وضع قواعد لكيفية تعامل الدول فيما يتعلق بتجارة الخدمات وإزالة الحواجز التجارية، كما تم اقرار نظم فض المنازعات.

ب- تحديد المجالات التي يغطيها الاتفاق خاصة في ظل وجود اتفاقات ثنائية بين الدول، إضافة إلى مراعاة أنواع معينة من الخدمات تسيطر عليها الدولة – خصوصاً في الدول النامية – لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، ورغبة هذه الدول في عدم تعرضها للمنافسة الدولية مثل مؤسسات الاتصالات السلكية واللاسلكية.

جـ-مواجهة مشكلة الراكب الحر Free Rider أي إمكانية الاستفادة من المنافع دون تحمل تكاليف من بعض الخدمات اجمالاً.

ويمكن القول أنه رغم المصاعب التي واجهت الدول حول موضوع تجارة الخدمات فقد تم الاتفاق على اخضاعها لقواعد الاتفاقيات متعددة الأطراف ومعاملتها معاملة غير تمييزية من خلال اطار محدد واضح، إضافة إلى استمرار التفاهم بين الدول حول الأمور المتعلقة بالدعم والحماية والمشتريات الحكومية من الخدمات.

٢- الاستثمارات المتعلقة بالتجارة [١]:

نظراً لأهمية تدفقات رأس المال الأجنبي بين الدول فقد كانت هناك وجهات نظر متباينة. ومن ثم فقد جرى الاتفاق على تقييد إجراءات الاستثمار بالتجارة خاصة فيما يتعلق بالنقاط التالية:

أ- شرط المحتوى المحلي: حيث عادة ما تشترط الدول المستضيفة Host استخدام المستثمر الأجنبي مواد أو سلع وطنية بنسبة معينة من قيمة الانتاج.

ب- شروط التوازن التجاري: بمعنى أن الدول المضيفة للاستثمار يمكن أن تشترط على المستثمر الأجنبي استيراد المواد التي تحتاجها لعملياته الانتاجية بنسبة معينة من قيمة صادراته، وأحياناً تشترط بعض الدول أن لا يستورد المستثمر الأجنبي أكثر مما يصدر للخارج.

جـ- حدود التصدير: أي تحديد نسبة معينة مما يدفعه المستثمر الأجنبي لشراء مستلزمات من الخارج منسوبة إلى ما يحصل عليه من عملات أجنبية مقابل صادراته من المنتج.

٣- حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة [٢]:

وقد تضمنت الاتفاقية المبادئ الآتية:

---

(١) د/أحمد رشاد موسى، تقرير مقدم إلى مؤتمر أثر إتفاقية الجات على إقتصاديات الدول الإسلامية المحور الأول والثاني، جامعة الأزهر، مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامي، القاهرة، ٢١ - ٢٢ مايو ١٩٩٦ ص ص ٤٣ - ٤٥.

(٢) الغات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية، ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص ٧٩-٨٠.

- حماية براءات الاختراع لمدة عشرين عاماً دون النظر إلى مكان الاختراع.
- حماية حقوق التأليف لمدة خمسين عاما على الأقل متضمنة أيضاً برامج الكمبيوتر.
- أن ما تتضمنه الاتفاقية من مبادئ ومعايير ووسائل لحماية الملكية الفكرية هو الحد الأدنى من الالتزامات ولا تمنع قيام أي طرف بتطبيق مستوياتأعلى ووسائل أكثر لتنفيذ أحكامها في اطار نظمه القانونية.
- الالتزام بالأحكام والالتزامات التي تتضمنها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحماية الملكية الفردية وهي اتفاقية برن لحماية حقوق المؤلف، واتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، واتفاقية روما لحماية حقوق المجاورة (الاذاعة والبث)، وإتفاقية واشنطن للدوائر المتكاملة.
- تستهدف هذه الاتفاقية حماية الحقوق وتوفير وسائل ذلك بما يسهم في تنمية الابتكار ونقل وإتاحة التقنية بما يحقق الفائدة المشتركة للمنتج والمستخدم وبطريقة تلبي متطلبات الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتوازن بين الحقوق والواجبات.
- على الأطراف المتعاقدين عند وضع أو تعديل قوانينهم الوطنية وضع الإجراءات اللازمة لحماية الصحة العامة والغذاء ودعم الصالح العام في القطاعات الحيوية للتنمية الاقتصادية الاجتماعية والتقنية وذلك بشرط أن تتسق تلك الإجراءات مع أحكام الاتفاقية.

رابعاً: تحسين القواعد الموجودة وزيادة فاعلية الجات:

تركزت الاتفاقات حول تقوية أحكام تسوية المنازعات وإقامة نظام للتحكيم التجاري ومكافحة الإجراءات الحمائية وسياسة الاغراق، والاشراف الجماعي على السياسات التجارية القومية وقد شمل الاتفاق المجالات التالية:

١- مكافحة الاغراق:

يقصد بالاغراق قيام المصدرين بتحديد أسعار لصادراتهم في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن السعر المعتاد بقصد الاضرار بالمنتجات المحلية المنافسة وكسب الأسواق.

ويمكن للدولة المستوردة أن تفرض رسم معين لمكافحة الاغراق في حدود الفرق بين سعر السلعة المستوردة وسعر السلعة المحلية المماثلة.

كما يجوز للدولة المستوردة أن تفرض رسم تعويض إذا كان سبب انخفاض اسعار السلع المستوردة راجع إلى تقديم حكومات الدول المصدرة دعماً حكومياً يؤدي إلى تخفيض السعر وزيادة الصادرات. ويكون الهدف من هذا الرسم الدعم. ويشترط في كل الأحوال أن تكون الصناعية المحلية عرضه للاضرار بسبب الاغراق أو الدعم، وقد تحددت بعض القواعد العامة في مجال مكافحة الاغراق على النحو التالي:

أ- وضع حدود دنيا للاغراق الحدى لا تقل عن ٢% وتحديد حجم الاغراق للواردات بنسبة تقل عن ٣%.

ب- أن يكون فرض رسوم مكافحة الاغراق لمدة لا تزيد عن خمس سنوات لا يجوز مدها إلا في حالات الضرر والاضرار بمصالح الاقتصاد الوطني اضراراً مباشراً.

جـ- اعطاء الدول النامية معاملة تفضيلية في مجال مكافحة الاغراق

لضمان استمرار التنمية بهـــــا.

٢- الاجراءات الوقائية:

استهدفت الإجراءات الوقائية توفير الحماية للصناعات المحلية من مخاطر تدفق الواردات بشكل كبير ومفاجئ يضر بهذه الصناعات ضرراً حقيقياً، لذلك فقد تم الاتفاق على وضع مجموعة من القواعد تضمن التأكد من عدم تجاوز تلك الإجراءات الوقائية لحماية الصناعات فترة أربع سنوات على أن يتم التخلي عنها تدريجياً بعد هذه الفترة.

ويمكن أن تمتد فترة اعتماد الاجراءات الوقائية لمدة لا تزيد عن ثماني سنوات اعتباراً من بدء العمل بقواعد منظمة التجارة الدولية.

وقد منحت الدول النامية استثنائين هامين في هذا الصدد هما:

الأول: لا يجوز تطبيق إجراءات وقائية على منتج من الدول النامية إذا لم تتجاوز نسبة واردات الدول المعنية (دولة متقدمة بالطبع) عن ٣% من اجمالي وارداتها وبشرط ألا تتجاوز نسبة واردات الدولة المتقدمة ٩% من اجمالي الواردات من الدول النامية.

الثاني: يتعلق بمدة تطبيق الاجراءات الوقائية حيث سمح للدول النامية بأن تمتد الإجراءات لمدة عشرة سنوات.

٣- الدعم والرسوم التعويضية:

سمح في إطار قواعد منظمة التجارة الدولية بالتصدي للصادرات المدعومة عن طريق فرض رسوم تعويضية تتاشبه مع رسم مكافحة الاغراق.

٤- المنشأ:

أدت التطورات التقنية واتساع أنشطة الشركات متعددة الجنسية إلى

امكان انتاج سلعة معينة بصورة نهائية في دولة ما عن طريق استيراد المدخلات الوسيطة من دول أخرى الأمر الذي يسبب مشكلات عند فرض التعريفات الجمركية، حيث تستخدم الحكومات أنظمة مختلفة خاصة بمنشأ السلعة للتفرقة بين السلع المصنعة محلياً والسلع المصنعة في الخارج بغرض فرض التعريفات الجمركية المناسبة.

ونظراً لاختلاف تلك الأنظمة فان الأمر قد يؤدي إلى تقييد التجارة الدولية والحد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية لذلك فقد حددت المنظمة في نظمها الأسس التي يجب اتباعها في هذا الخصوص.

٥- الفحص قبل الشحن:

تقوم الدول عادة بفحص البضائع المستوردة قبل شحنها في ميناء التصدير، وعادة تستخدم الدول شركات أجنبية للقيام بهذه العملية للتأكد من نوعية السلع وجودتها ومطابقتها للمواصفات المطلوبة.

ونظراً لما قد تسببه هذه العملية من إعاقة أو اضرار لمصالح المصدرين فقد تم الاتفاق على ما يلي:

أ- تحديد ما هو مسموح لشركات الفحص قبل الشحن وتحديد إجراءات التحكيم في حالة شكوى المصدرين.

ب- منع افشاء المعلومات السرية الخاصة بالمصدر إلى طرف ثالث غير الجهة المستوردة.

جـ- لا يجوز رفض الاسعار التعاقدية بين المصدر والمستورد إلا في حالة الاختلاف الكبير عن مثيلتها من السلع المنتجة في بلد المصدر.

د- يتعين توفير معلومات كافية عن جميع خطوات الفحص قبل الشحن للمصدرين.

٦- العوائق الفنية للتجارة:

تستخدم بعض الدول معايير فنية قد تعوق التجارة مثل معايير حماية البيئة أو معايير أمنية حيث تم الاتفاق على توحيد تلك المعايير بين مختلف الدول دون تشدد أو مبالغة، ودون مصادرة حق الدول في تحسين جودة وارداتها والمحافظة على صحة افرادها أو المحافظة على النباتات والحيونات.

٧- المعايير الصحية:

تلجأ الدول إلى المبالغة في وضع معايير صحية عامة أو معايير تتعلق بجودة المحاصيل الزراعية كوسيلة لخفض أو منع استيراد بعض المنتجات الزراعية بدعوى عدم مطابقتها للمعايير الصحية التي تفرضها الدولة.

لذلك تم الاتفاق على ارساء القواعد الخاصة بالمعايير الصحية ومعايير صحة النباتات بين الدول الأعضاء للتأكد من عدم استخدامها في اعاقة التجارة الدولية.

٨- التقييم الجمركي:

تم الاتفاق على اسناد مهمة إثبات القيمة المعلنة على المستورد بدلاً من الإدارة الجمركية حتى لا يحدث أي تلاعب من قبل المصدر وتتأثر حصيلة الجمارك. كذلك تم وضع بعض الضمانات لحماية رجال الأعمال من أية إجراءات أو مساءلات دون اسباب معقولة.

٩- رخص الاستيراد:

جرى تخفيف إجراءات تراخيص الاستيراد وتبسيطها وتوحيدها دون

السماح بأية إجراءات تمييزية تعوق تدفق التجارة الدولية.

١٠- العلاقة مع المنظمات الأخرى:

تقوم هذه العلاقة بين منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية وغير الحكومية الأخرى على أساس التعاون في المجالات التي تتصل بمسئوليات المنظمة وذلك من خلال الترتيبات التي يجريها المجلس العام للمنظمة.

المبحث الثالث

الآثار المتوقعة لمنظمة التجارة العالمية على الدول العربية

قبل التعرض لهذه الآثار نجد أنه من الأهمية بمكان أن نتناول أولاً العوامل المختلفة التي يمكن أن تحدد مدى إنتفاع أي دولة من منظمة التجارة العالمية ثم نتعرض بعد ذلك للآثار المختلفة المترتبة على إتفاقية أورجواي على البلاد العربية.

أولاً: العوامل المحددة لمدى إنتفاع دولة ما من منظمة التجارة العالمية:

يتحدد مدى المنافع التي تستطيع دولة ما تحقيقها من التجارة الدولية بالعوامل التالية[١]:

أ- مدى قدرة الدولة على العمل في بيئة دولية تسودها المنافسة التي تقوم على المزايا النسبية للدول المختلفة:

من المعلوم أن المنافسة التي تسود السوق المحلي تختلف عن المنافسة التي تسود السوق الدولي، فالمنافسة في السوق المحلي يقصد بها غالباً مدى توافر خصائص المنافسة الكاملة، ودرجة قرب السلع المنتجة من بعضها، وامكانية الدخول إلى السوق، وإنعدام التدخل الحكومي، أما المنافسة في السوق الدولي فتتصرف إلى مدى قدرة مؤسسات دولة ما على تغيير أنماط منتجاتها بدرجة متكررة لكي تقابل طلبات المستهلكين في الدول الأخرى، وهذا التغيير في نمط المنتجات ينطوي على تحمل تكاليف كبيرة في البحث

---

(١)د/ رشيد أمين " تطور الجات ": أسبابها واثرها على الأقطار العربية، مجلة شئون عربية ـ عدد ٨٦، يونيو ١٩٩٦، ص١٧٢.

والتطوير بالإضافة إلى مواد ومعدات جديدة، بالإضافة إلى مدى قدرة المؤسسات على جني وفورات العمل Labour economies، وهذه الوفورات تجنى كلما زاد حجم الإنتاج نتيجة عدة مصادر هي التخصص وتوفير الوقت Time - Saving وميكنة العمليات الانتاجية والأثر التراكمي Cumulative effect لمهارات الأشخاص الفنيين والحجم التراكمي للخبرة يفضي إلى إنتاجية مرتفعة ومن ثم تكاليف منخفضة عند مستويات أعلى للإنتاج.

وتزداد قدرة الدولة على المنافسة في السوق الدولي كلما كانت مؤسساتها الانتاجية قادرة على جني ما يسمى الوفورات الفنية Technical economics وهي الوفورات المتصلة برأس المال الثابت والذي يشمل كل أنواع المعدات والأدوات والوفورات الفنية تنتج من: (أ) التخصص وعدم قابلية رأس المال للتجزئة. (ب) تكاليف الإنشاء. (جـ) التكاليف الثابتة الأولية. (د) العلاقات الفنية للحجم / المدخل. (هـ) الطاقة الاحتياطية المطلوبة. والوفورات الناجمة من هذه المصادر تعود إلى التقنية الحديثة التي تنطوي علىدرجة عالية من الميكنة لإحجام أكبر للانتاج، بمعنى أن طرق الإنتاج أصبحت أكثر آلية (كثيفة رأس المال) كلما زاد حجم الإنتاج والملكية بطبيعتها تنطوي على معدات رأسمالية متخصصة وإستثمارات أكثر.

كل هذه العوامل أصبحت تقف وراء مدى قدرة الدولة على المنافسة في السوق الدولي حيث ستتمكن من إنتاج السلع بأقل تكلفة متوسطة ممكنة، مما يخلق مزايا تنافسية في السوق الدولي.

ب- المقدرة الاقتصادية للدولة المنضمة للإتفاقية، والمقدرة الاقتصادية تقاس بالحجم الإجمالي للثروة المادية المتاحة من أراض قابلة للاستخدام الفوري سواء في الأغراض الزراعية أو الصناعية أو الإسكان وموارد المياه الصالحة للإستخدام في الري، ومصادر توليد الطاقة من مناجم فحم أو آبار نفطية، وشبكة منبسطة من الطرق والمصانع ومصادر المواد الأولية والقوى البشرية المؤهلة بالتعليم والتدريب ومستوى الفنون الانتاجية. وكلما زادت المقدرة الاقتصادية للدولة كلما زادت قدرتها على تحقيق المكاسب من وراء منظمة التجارة العالمية.

جـ-مستوى الإنتاجية والتكلفة المتوسطة في كل قطاع إنتاجي، لأن هذا المستوى سيحدد مستوى السعر الذي تستطيع به مؤسسات الدولة أن تكسب نصيباً محدداً في السوق الدولي. ومصادر النمو في الإنتاجية هي النمو في قوة العمل والنمو في رصيد رأس المال والمتبقى في النمو في الإنتاجية يفسر بالتقدم التقني، تلك المصادر مستقاه من معادلة R. Solow وعلى هذا فالدول التي تتميز بمعدل نمو مرتفع في العمل ورأس المال ومستوى مرتفع من التقنية، ستحظى بمستوى إنتاجية مرتفع، وتكلفة متوسطة منخفضة مقارنة بغيرها، ومن ثم ستتمكن من جني مكاسب كبيرة من وراء منظمة التجارة العالمية.

د- درجة تنوع الهيكل الإنتاجي ودرجة التركز السلعي للصادرات. فالهيكل الإنتاجي هو النسب التي تتكون منها الناتج القومي، وكلما كان الهيكل الإنتاجي متنوعاً كلما تمتعت الدولة بدرجة مرتفعة في الدخل والأسعار والعمالة، وهذا يزيد مكاسب الدولة من وراء الإنضمام لإتفاقية التجارة

الدولية، ولكن إذا كانت الصادرات مركزة في عدد قليل من السلع، فإن حرية التجارة قد تفضي إلى إنخفاض أسعار تلك السلع، ومن ثم نتوقع زيادة الطلب الخارجي عليها، فإذا كان الطلب على السلع مرناً، فإن نسبة الزيادة في مبيعاتها الخارجية تزيد على نسبة إنخفاض سعرها في السوق الدولي، ومن ثم فإن الزيادة في حصيلة الصادرات نتيجة زيادة الكمية المباعة منها ستفوق الإنخفاض في الحصيلة الناجم عن إنخفاض السعر العالمي لها، وبالتالي تزيد حصيلة الصادرات. أما إذا كان الطلب على تلك السلع غير مرن (مثل النفط ومشتقاته)، فإن إنخفاض السعر العالمي، يفضي إلى إنخفاض حصيلة الصادرات.

وعلى هذا فإن قيام منظمة التجارة العالمية، وما يترتب عليها من إنخفاض أسعار بعض السلع، لن يمثل مشكلة إلا إذا كان الطلب على تلك السلع غير مرن، فالدولة التي يكون الطلب على إنتاجها مرناً ستستفيد من منظمة التجارة العالمية إذا إنخفض سعر السلعة التي تقوم ببيعها.

ولكن المشكلة الجوهرية هي مرونة العرض، فإذا كان عرض السلعة مرناً، فإن الدولة التي يكون الطلب على إنتاجها مرناً ستستفيد من إنخفاض سعر إنتاجها في السوق الدولي فإذا كانت السلعة المصدرة سلعة صناعية، فلا يتوقع أن يكون عرضها مرناً، لأن الطاقة الانتاجية الصناعية محدودة في الدول النامية، وإذا كانت سلعة زراعية، فإن مرونة عرضها تتوقف على مرونة الإحلال بينها وبين غيرها من السلع في الإنتاج.

وعلى هذا فمدى تركز الصادرات في سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع قد يزيد النفع الذي تجنيه دولة من الدول المصدرة لتلك السلع إذا

إنخفض سعرها في السوق الدولي وكان الطلب الخارجي على تلك السلع مرناً والعرض المحلي من تلك السلع مرن أيضاً. أما إذا كان الطلب الخارجي مرناً والعرض المحلي غير مرن، فلن تستفيد الدولة من إنخفاض السعر.

ولكن هل يفضي تنويع الصادرات إلى تلافي تقلب أسعار الصادرات في السوق الدولي؟

في هذه الحالة يتضح لنا أنه قد لا يترتب على التنويع تلافي تقلب أسعار الصادرات دائماً لأن تدنيه مخاطر تقلب أسعار الصادرات يتوقف على قيمة معامل الارتباط بين إيرادات الصادرات فإذا كان:

* معامل الارتباط = ١، فإن إنحراف حصيلة صادرات سلعة ما عن متوسط تلك الحصيلة بمقدار معين يقابله انحراف حصيلة صادرات السلعة الأخرى عن متوسطة قيمة حصيلتها بنفس المقدار وفي نفس الاتجاه، ومن ثم تصل مخاطر تقلب حصيلة الصادرات إلى أقصاها.

* معامل الارتباط =-١ فإن حصيلة الصادرات لسلعة ما تتغير على نحو عكسي تماماً مع حصيلة صادرات سلعة أخرى، ومن ثم تصل مخاطر تقلب حصيلة الصادرات إلى الصفر.

ويمكن للإيجاز ترتيب العلاقة بين معامل الارتباط وبين مخاطر تقلب حصيلة الصادرات.

معامل الارتباط	مخاطر تقلب حصيلة الصادرات
طردي تام	عند إقصاها
عكسي تام	صفر

وليس من الضروري أن يكون الارتباط طردي تاماً أو عكسياً تاماً ولكن قد تكون قيم معامل الارتباط مختلفة ± ١ والقاعدة العامة هي:

١- تزيد مخاطر تقلب حصيلة الصادرات كلما اقترب معامل الارتباط بين حصيلة صادرات السلع المختلفة من (+ ١).

٢- تنخفض مخاطر تقلب حصيلة الصادرات كلما اقترب معامل الارتباط بين حصيلة صادرات السلع المختلفة من (-١).

جـ- مرونة الطلب على الواردات: فإذا ترتب على حرية التجارة انخفاض أسعار السلع الدولية للسلع المستوردة، فإن الطلب المحلي عليها سيزيد، فإذا كان الطلب المحلي على تلك السلع مرناً، فإن قيمة الواردات ستزيد، وإذا كان الطلب المحلي غير مرن فإن قيمة الواردات ستنخفض. وبالتالي فإن النفع الذي يعود على الدولة في هذه الحالة سيتفاوت.

فمن المتفق عليه أن الرفاهية الاقتصادية للمستهلكين ستزيد إذا وضعت في متناول أيديهم سلع إستهلاكية بسعر منخفض، فإذا كان الطلب المحلي على تلك الواردات مرناً، وزادت قيمة الواردات، فلن توجد خطورة إذا كانت حصيلة الصادرات تمكن من دفع قيمة الواردات بإستمرار، ورغم أنه لا توجد خطورة إلا أنه قد تتولد مشكلة تتمثل في ميل اتجاهي Secular trend للميل الحدي للإستيراد إلى الإرتفاع مع الزمن، وبالتالي قد يحد من قدرة الدول النامية على سداد الالتزامات المترتبة على إرتفاع الميل للإستيراد من لأجل الطويل. ومن ناحية أخرى قد تكون السلع المستوردة منافسة للسلع المنتجة محلياً، وقد لا تحظى الصناعات المنتجة محلياً بميزة نسبية في

مواجهة السلع المستوردة، مما قد يفضي إلى إحلال السلع المستوردة محل البدائل المحلية، وبالتالي يزداد المخزون لدى الصناعات المحلية، وينتهي الأمر باختفائها من السوق.

و- الأثر النهائي على الميزان التجاري نتيجة حرية التجارة:

يستمر إستفادة الدولة في النهاية بالتغير الذي يطرأ على الميزان التجاري، فإذا كان الميزان التجاري (ن) دالة في الصادرات والواردات.

ن = د١ (ص، ت) حيث د١ > صفر، د٢ < صفر.

وبالطبع تتحدد الصادرات والواردات بعوامل كثيرة، ولكن سنفترض أن الصادرات تتغير عكسياً مع السعر الخارجي للصادرات في السوق العالمية، وأن الواردات تتغير عكسياً مع السعر المحلي للواردات (في السوق المحلي).

وبالطبع فإن التغير في الميزان التجاري سيتغير طردياً مع الصادرات ومع الواردات عكسياً ويمكن اجمال العوامل التي ستؤثر على الميزان التجاري على النحو التالي:

١- المرونة المباشرة للميزان التجاري بالنسبة للصادرات.

٢- المرونة المباشرة، للميزان التجاري بالنسبة للواردات.

٣- المرونة غير المباشرة للميزان التجاري بالنسبة لسعر الصادرات فسعر الصادرات يؤثر تأثيراً مباشراً على الصادرات، والصادرات تؤثر تأثيراً مباشراً على الميزان التجاري.

د- المرونة غيرالمباشرة للميزان التجاري بالنسبة لأسعار الواردات فسعر الواردات يؤثر مباشرة على الواردات، والواردات تؤثر على الميزان التجاري مباشرة.

هـ- المرونة غير المباشرة للميزان التجاري بالنسبة لأسعار الواردات فسعر

الواردات يؤثر مباشرة على الواردات، والواردات تؤثر على الميزان التجاري مباشرة. وعلى هذا فإن تحديد الأثر على الميزان التجاري يتطلب تحديد القيم الرقمية للمرونات.

ثانياً: الآثار المتوقعة لمنظمة التجارة العالمية على الدول العربية:

نظراً لأهمية النتائج التي تمخضت عنها جولة أورجواي لاقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على السواء فضلاً عما سيكون لها من تأثير على الدول الساعية إلى الدخول في تكتلات إقليمية، لذلك سيتناول هذا البحث النتائج المتوقعة لها على الدول العربية.

وقد أتفقت معظم الدراسات الاقتصادية في شأن النتائج المتوقعة من تنفيذ اتفاقية الجات وسوف نوضح آثار ذلك على إقتصاديات الدول العربية، كذلك تشير الدراسات إلى أن الاتفاقية عند تنفيذها سوف تفضي إلى زيادة الناتج المحلي على مستوى العالم بنحو ستة عشر ومائتي بليون دولار موزعة على النحو التالي[١]:

١٢٦ بليون دولار نصيب الدول المتقدمة.

٣٧ بليون دولار نصيب الصين.

٣٧ بليون دولار نصيب أوروبا الشرقية.

١٦ بليون دولار نصيب ١٠٠ دولة نامية.

ولاشك أن النتيجة المستخلصة من هذه التقديرات حول زيادة الناتج

---

(١) د. حسين عمر، الجات والخصخصة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٧، ص٢٢.

على المستوى العالمي، وتوزيع هذه الزيادة الاجمالية على المجموعات الأربع من الدول المشار إليها – مع افتراض صحة ودقة البيانات – تشير إلى أن مجموعة الدول المتقدمة هي التي سوف تحصل على نصيب الأسد من زيادة الناتج على مستوى العالم، فسوف تستحوذ هذه المجموعة من الدول على ما يعادل ٨٥.٣% مما سوف تحصل عليه المجموعات الأربع من الدول مجتمعه، كما أن مجموعة الدول النامية سوف تحصل على ٧.٤% مما سوف تحصل عليه المجموعات الأربع مقابل ٣٤.٣% للصين وشرق أوروبا .

وغني عن الذكر أن الدول النامية في معظمها تفرض قيوداً على واردتها سواء كانت قيوداً جمركية أو قيوداً كمية. بيد أنه عند تنفيذ أحكام اتفاقية أورجواي فإن أية دولة من هذه الدول سوف تتجه إلى إزالة هذه القيود المفروضة على الواردات.

ولا غرو، فإن هذه التغيرات في آلية السوق المحلية قد تؤثر على الانتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية للدولة، ومن هنا فإنه أن كان لهذا الأثر السلبي أن يزول، فإن الأمر يدعو بالضرورة إلى إتخاذ التدابير الكفيلة بدعم الانتاج المحلي وتحسينه، كما وكيفا، وبما يتسنى معه الصمود في مواجهة المنتجات الأجنبية، بل والتنافس معها والتفوق عليها.

هذا عن الأثر السلبي للاتفاقية، أما عن الأثر الايجابي فيمكن القول بإنه في ظل الاتفاقية قد تتحقق زيادة في صادرات دول معينة في اسواق العالم، ان استطاعت أن تزيد من قدرتها على منافسة السلع الأجنبية المماثلة. ولو كان هذا الوضع التنافسي لهذه الدول في السوق العالمية أمراً ممكنا، فإن النتائج الايجابية تتمثل في زيادة الناتج القومي الناتج عن زيادة الصادرات

وما يستتبعه ذلك من زيادة الدخل القومي، وزيادة فرص العمالة، وتحسين مستوى المعيشة، وبوجه عام ازدهار الاقتصادي القومي.

أما لو أن العكس هو الصحيح، وعجزت هذه الدول عن زيادة صادراتها، أو فتح أسواق جديدة لمنتجاتها في الأسواق الخارجية، فإن النتيجة الحتمية هي تأزم الأوضاع الاقتصادية في تلك الدول، ولعل هذا الاحتمال كفيل بأن تفكر كل دولة في مواجهة هذا الموقف والاستعداد له، بل يجب أن تسارع كل دولة إلى وضع أهداف واضحة ومحددة للتعامل وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، وعلى ضوء ذلك يمكن رسم الخطط اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

أما عن الأثر على الدول العربية، فإنه قبل التعرض لذلك فإنه يجب الاشارة إلى أن اتفاقية الجات منذ الخامس عشر من شهر إبريل ١٩٩٤ أصبحت حقيقة واقعة، ولا نملك خيار تحديد موقف منها، بقدر ما يجب علينا مناقشة أفضل السبل المتاحة للتكيف معها، خصوصاً وأن تسع دول عربية أعضاء في الاتفاقية هي مصر وتونس والمغرب وموريتانيا والكويت والبحرين والامارات وقطر والجزائر، كما تقدمت ثلاث دول عربية أخرى بطلبات انضمام هي السعودية والأردن والسودان، ولقد شاركت هذه الدول الثلاث في المؤتمر الوزاري الذي عقد في مراكش في إبريل ١٩٩٤ بصفة مراقب، بالإضافة إلى لبنان واليمن والتي صنفتا على أنهما دول منتسبة العضوية [١]، أي أن هناك أربع عشرة دولة عربية من اجمالي احدى وعشرين دولة عربية إما عضوا في منظمة التجارة العالمية، أو تقدمت

(١) لاتحتاج الدول المنتسبة باخطار للمنظمة للتمتع بالعضوية الكاملة وتعد إجراءات الانضمام في هذه الحالة أيسر كثيراً ولا تستغرق وقتاً طويلاً.

بالفعل بطلب انضمام، وإن من أهم آثار إتفاقية الجات، كما يرى البعض[١]، أنها تتيح للدول العربية فرصاً أوسع لتصدير منتجات تملك فيها مزايا نسبية هامة كالمنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس... الخ.

وبالنظر إلى اتفاقية أورجواي فإنها شأن أي إتفاق متعدد الأطراف، أنما تشكل محصلة لالتقاء المصالح التجارية الدولية وفقاً لموازين القوى والقدرات الاقتصادية السائدة عند توقعيها.

ويلاحظ أن معظم المؤشرات المتاحة حول الآثار المحتملة للجات، ترجح كفة الغرم التي تتحملها الدول العربية على كفة الغنم التي تتيحها لها الاتفاقية، ليس بسبب اختلال نصوص الاتفاق ذاته فحسب، وإنما أيضاً بسبب انخفاض قدرة الدول العربية على الاستفادة من الفرص التي قد تتاح لتعظيم الارباح وتقليص الخسائر في ظل سيادة المنافسة التي تستند عليها مبادئ الاتفاق، دون مراعاة للفجوة الشاسعة التي تراكمت بين الدول المتقدمة والدول النامية خلال عشرات السنين.

وفي هذا المبحث سنحاول التعرض لمختلف القطاعات الاقتصادية بالعالم العربي لبيان الآثار المحتملة عليها من جراء تطبيق اتفاق جولة أورجواي وذلك على النحو التالي:

أولاً: الأثر على الصناعة:

---

(١) د. سعيد النجار - إتفاقية الجات والبلاد النامية، الأهرام، ١٩٩٤/١/٢١.
ود/ إبراهيم العيسوي، الغات وأخواتها، مرجع سابق، ١٩٩٥، ص١٢٥.
د. إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، مارس ١٩٩٥، ص١٢٥.

يلاحظ أن الوطن العربي لديه عدد من الصناعات الهامة المميزة لصالحه في سعيه بمسار التصنيع، ولتوسيع تجارته في السلع المصنعة من موارد طبيعية هامة زراعية ونفطية وغازية، واحتياطات كبيرة من المعادن، الأمر الذي يسمح بتطور صناعي يستند إلى تلك المصادر.

وبالنظر إلى حالة الصناعة التحويلية في الوطن العربي يلاحظ أنها قامت على أساس توافر عوامل الانتاج الطبيعية. حيث يلاحظ أن الناتج المتولد من الصناعات النفطية والبتروكيماوية وباقي الأنشطة المتفرعة من النفط تبلغ حوالي ٢٢% من ناتج الصناعة التحويلية والصناعات الغذائية حوالي ٢٣%، المنسوجات والملابس نحو ١٦%، النقل والمعدات حوالي ١١% بينما تساهم الصناعات الأخرى بنحو ٢٨%، وتتضح لنا هذه الحقائق من الجدول التالي، وكذلك الرسم البياني الذي يليه.

مصادر القيمة المضافة في قطاع الصناعات
التحويلية في الدول العربية (١)

نوع الصناعة التحويلية	نسبة مساهمتها في اجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية %
الغذائية	٢٣
المنسوجات والملابس	١٦
الكيماوية والبتروكيماوية	٢٢
المعدات والنقل	١١
صناعات أخرى	٢٨
إجمالي	١٠٠

(١) المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٨م، ص٤٦.

يوضح الشكل البياني أهم الصناعات التحويلية ونسبة مساهمة كل منها في إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية

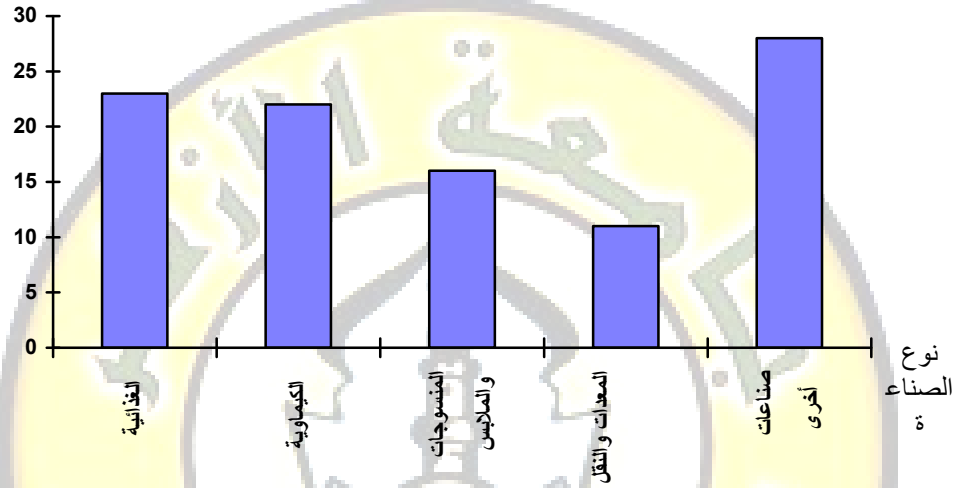

كذلك تتفاوت مساهمة هذه الأنشطة الصناعية بين الدول العربية بسبب مدى أهمية كل نشاط ودرجة تقدمه، فالقيمة المتولدة في صناعات النسيج – على سبيل المثال – تمثل مصدراً هاماً يتراوح بين ١٦%، ٥٠% من الناتج الصناعي في كل من السودان ومصر وسوريا ولبنان والمغرب وتونس والجزائر واليمن بينما تتراوح مساهمة الصناعات الغذائية بين ٦٠% إلى ٦٤% في معظم الدول العربية الأخرى غير النفطية، أما الصناعات النفطية والكيماوية تمثل بين ١٥% إلى ٢٠% في دول الخليج العربية وهي أكثر الصناعات المؤهلة للنمو في هذه الدول [١].

(١)صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٧،

وإنه لمن الأهمية بمكان أن نتعرض لأثر إتفاقية الجات على القطاع الصناعي في الدول العربية، من خلال أثرها على هذه الصناعات الثلاث الرئيسية وهي، الصناعات الغذائية، الصناعات الكيماوية، صناعة النسيج والملابس.

١- الأثر على الصناعات الغذائية:

من المتوقع أن يكون لتخفيض الدعم المقدم لقطاع الزراعة في الدول الصناعية أثر إيجابي على الصناعات الغذائية في الدول العربية، وذلك لعدم وجود دعم يذكر للانتاج الزراعي في الدول العربية، في حين سوف تستفيد الصادرات العربية من الصناعات الغذائية من التخفيضات الجمركية وتحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية من قبل الدول المستوردة للسلع الصناعية العربية، إلا أن هناك عاملان يمارسان أثراً سلبياً من المتوقع أن يكون أثرهما في النهاية أقوى من العامل الإيجابي وهما أحكام الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية [١]، وانخفاض نسبة التخفيض الجمركي على الأسماك ومنتجاتها.

فمن شأن العامل الأول أن يضمن تطور هذه الصناعة في الدول العربية بما يتمشى مع التطورات العالمية، ومع ذلك يضعف المركز التنافسي

ص٢٩٧.

(١) ينص الميثاق النهائي لجولة الأورجواي على وجود قواعد وضوابط لمعالجة الجوانب المتعلقة بالتجارة بحقوقا لملكية الفكرية وبراءات الإختراع، والعلامات التجارية.
انظر: جولة الأرجواي وآثارها الإقتصادية على دول مجلس التعاون لدول اخليج العربية - مذكرة رقم ١١٠، البنك الإسلامي للتنمية، رمضان ١٤١٥هـ (فبراير ١٩٩٥م) ص٢٩.

لها في مواجهة صناعات أكثر تطوراً وتقدماً في الدول الصناعية، وكذلك فإن إنخفاض نسبة التخفيض الجمركي على الأسماك ومنتجاتها (نسبة التخفيض ٢٢% وهي تعد من أدنى نسب التخفيض على السلع في ظل اتفاق جولة أورجواي) يقلل من الأثر النهائي على صادرات الدول العربية من الأسماك. وغني عن الذكر أن هذين العاملين من شأنهما خفض الميزة التنافسية للصناعات الغذائية في البلاد العربية، ومن ثم فإن الأثر النهائي يتوقع أن يكون سلبياً على هذه الصناعة.

٢- الأثر على الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية:

تبلغ الطاقة التصميمية للصناعات الكيماوية والبتروكمياوية في الدول العربية نحو ٤.٤٠% من الطاقة العالمية وهي تتمتع بميزتين تناقسيتين: أولاهما توفر المواد الهيدروكربونية من النفط والغاز، التي تستخدم كمستلزم انتاج وكطاقة لهذه الصناعة، وثانيهما اعتمادها على كثافة رأس المال والطاقات الانتاجية العالمية، مما ينتج عنه خفض في التكلفة.

ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق اتفاقية الجات إلى تقليص الحواجز في الأسواق. ومن ثم التزام الدول الصناعية بتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع الكيماوية والبتروكيماوية بنسبة ٤٢%، وتقييد السقوف على ٩٩% من إجمالي الواردات الصناعية، وكذلك تقييد استخدام القيود غير الجمركية، مما يؤدي إلى تحسين فرص دخول المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية العربية إلى الأسواق الدولية وسوف تستفيد مصر بشكل خاص. إلا أنه من المتوقع أن تنخفض صادرات الدول العربية من الأسمدة الكيماوية إلى الدول الأوروبية نظراً لتقلص استخدامها في دول الاتحاد

الأوروبي لاسباب بيئية، كما أن الالغاء التدريجي لنظام الافضليات العام GSP من قبل الاتحاد الأوروبي سوف يؤدي إلى تزايد الصعوبات أمام دخول المنتجات البتروكيماوية العربية إلى أسواق هذه الدول.

بمعنى آخر أن خفض التعريفات الجمركية في إطار الجات ليس له أثر ذو شأن على صادرات الصناعات الكيماوية من الدول العربية إلى الاسواق الأوروبية، وكذلك فإن مع تخفيض الدعم المقدم لشركات البتروكيماويات سيعرضها إلى منافسة قوية من كل من كوريا والصين في الأسواق الأوروبية.

ويمكن استخلاص النتيجة النهائية، وهي أن الآثار الإيجابية قد تتعادل مع الآثار السلبية ومن ثم يجب على الدول العربية أن تتخذ من الإجراءات ما يمكنها من تعظيم الآثار الإيجابية لها، ومن أهم هذه الإجراءات تشجيع التجارة البينية فيما بين الدول العربية والاهتمام بتنمية وتطوير الأنشطة الانتاجية المختلفة التي يمكن أن تستخدم منتجات الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية كمدخلات، ومن ثم يتسع السوق أمام هذه المنتجات وتزداد الطاقة الاستيعابية له مما يؤدي إلى تعظيم الآثار الإيجابية للصادرات منها، كذلك يمكن للدول العربية أن تعمل على رفع قدراتها التنافسية في هذا المجال وذلك من خلال عمل جماعي مشترك من أجل خفض تكلفة الانتاج وتطويره كماً ونوعاً والعمل على زيادة الانتاجية والاستفادة من وفورات الانتاج الكبير مما يعزز ذلك من قدراتها التصديرية وصمود منتجاتها أمام منتجات الدول الأخرى في الأسواق العالمية.

٣- الأثر على صناعة النسيج والملابس الجاهزة:

تشير البيانات الأولية إلى أن الدول النامية سوف تستفيد في مجملها من تحرير التجارة في هذه السلع، وأن المكاسب التي يمكن أن تعود على هذه الدول من جراء إزالة التعريفات والحصص تقدر بحوالي ٨ مليار دولار [١].

وتعد الدول العربية مصدره ومستورده للمنسوجات والملابس في الوقت نفسه، فبالنسبة للدول العربية المصدرة فتأتي أهمية هذه الصناعة في كونها من الصناعات التي تعتمد بكثافة على الأيدي العاملة، وعلى التقنية البسيطة، وفي كونها تولد القسم الأكبر من القيمة المضافة للصناعات التحويلية كما ترتفع نسبة مساهمتها في الصادرات السلعية لهذه الدول، فقد بلغت الصادرات من المنسوجات إلى اجمالي الصادرات السلعية في تونس وسوريا، ومصر، والمغرب ما بين ٢٠: ٤٠%.

وفي ظل الغاء القيود الكمية وتخفيض الرسوم الجمركية على صادرات النسيج والملابس الجاهزة، فإنهيمكن القول أن تطبيق اتفاقية الجات سوف يمارس أثراً إيجابياً على صادرات الدول العربية من النسيج والملابس الجاهزة. إلا إنه إذا علمنا أن دول الاتحاد الأوروبي تعد السوق الرئيسي لصادرات الدول العربية من هذه السلع، حيث يتلقى هذا السوق نحو ٤٠% من الصادرات المصرية من المنسوجات ونحو ٧٠% من الصادرات التونسية والمغربية منها، ومن ثم فإنه إذا أخذنا في الاعتبار الغاء الأفضليات التجارية التي كانت تحصل عليها الدول العربية المصدرة للنسيج والملابس من الدول الأوروبية، وما يعني ذلك من أن الصادرات العربية من النسيج

(١)صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٧، ص١٩، مرجع سابق، ص١٩.

والملابس ستواجه منافسة قوية في الأسواق الأوروبية من قبل الدول الأسيوية حديثة التصنيع، فإن فتح أسواق الدول الأوروبية أمام هذه المنتجات لا يعني أن الفائدة ستؤول بالضرورة على الدول العربية، إذ أنه يتوقع أن يكون لها آثار سلبية على الصادرات العربية من النسيج والملابس، ما لم تستطع هذه الدول تنمية القدرات التنافسية لمنتجاتها أمام منتجات الدول الأقل سعراً.

ثانياً: الأثر على الزراعة :

تحتل واردات المنتجات الزراعية أهمية نسبية في التركيب السلعي للتجارة العربية، حيث تشكل الواردات الزراعية نحو ١٩% من إجمالي الواردات للبلاد العربية عام ١٩٩٥م.

وفي المقابل فإن قيمة الصادرات من السلع الزراعية تشكل أهمية نسبية أقل بالنسبة إلى إجمالي الصادرات، حيث أنها تبلغ نحو ٣.٤% في نفس العام ومن ثم فإن تغطية الصادرات الزراعية للواردات منها متدنية في كثير من البلاد العربية، ويقل عن المعدل العام لمجمل الدول العربية الذي بلغ نحو ٢٠.٣% عام ١٩٩٥.

وباستثناء كل من المغرب والسودان وتونس وموريتانيا فإن جميع الدول العربية مستوردة صافية للغذاء. وفي عام ١٩٩٥ بلغت قيمة الواردات العربية من السلع الزراعية ٢٤.٧ بليون دولار، في مقابل نحو ٥.٥ للصادرات منها وفي ذلك العام بلغت الواردات الزراعية للبلدان العربية نسبة ٤.٧% من اجمالي الواردات الزراعية للعالم بالمقارنة مع نسبة ١.١٠% فقط للصادرات الزراعية العربية إلى الصادرات الزراعية لدول العالم.

وهكذا يتبين الضعف النسبي للموقف التجاري الزراعي في البلاد العربية، ومن ثم لنا أن نتخيل الأثر الذي من المتوقع أن تواجهه الزراعة العربية في ظل اتفاقية الجات وخاصة أن معظم البلدان العربية تواجه عجزاً تجارياً في معظم المنتجات الغذائية الرئيسية أبرزها الحبوب والألبان والسكر والزيوت النباتية.

وبعد هذا العرض للوضع التنافسي للزراعة العربية يمكن التعرض لأهم سلبيات وإيجابيات تطبيق اتفاقية الجات عليها وذلك على النحو التالي:

١- الآثار السلبية:

يمكن تلخيص الآثار السلبية في عدد من العناصر الأساسية أهمها:

أ- ارتفاع فاتورة واردات الدول العربية من السلع الزراعية نتيجة لالغاء الدعم من قبل الدول الصناعية على انتاجها من السلع الزراعية. وثمة توقعات بأن تكون الزيادة في أسعار المنتجات الغذائية الأساسية في حدود ٢٤ - ٣٣% عن متوسط السنوات ١٩٨٤ - ١٩٨٦م [١].

ولذلك فإن الدول المستوردة للغذاء مثل الدول العربية سوف تتعرض لخسائر نتيجة الارتفاع في أسعار الغذاء تقدر بحوالي ١.٢ بليون دولار تتحمل معظمها دول الشرق الأوسط حيث يترتب على رفع الدعم عن وارداتها من القمح والأرز واللحوم ومنتجات الألبان والسكر زيادة عبء

---

(١) الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة للبلاد العربية، الانعكسات المحتملة على الإقتصاديات العربية والدور العربي المشترك للتعامل معها، بحث مقدم إلى مؤتمر أثر اتفاقية الجات على العالم العربي، القاهرة، ١٩٩٤م، ص٢٧.

فاتورة الإستيراد [١].

كما تقدر معه الخسائر العربية في مؤشر الرفاهية الاجتماعية بسبب تحرير التجارة في السلع الزراعية بحوالي ٨٨٧ مليون دولار سنوياً. وقد أشارت بعض الدراسات أن مصر تتحمل أكبر الخسائر حيث تنقص حصيلتها من النقد الأجنبي بمقدار ١٧٠مليون دولار سنوياً ويليها الجزائر ثم العراق في حين تعتبر البحرين أقل الدول العربية تعرضاً لخسائر في تجارة السلع الزراعية حيث لا تتعدى خسائرها ٢ مليون دولار بأسعار عام ١٩٨٥ [٢].

ب- أن استثناء الأسماك ومنتجاتها من الاتفاقية الزراعية واعتبارها سلعاً صناعية، يعني أنها لا تستفيد إلا من تخفيض التعريفة الجمركية، بينما تبقى القيود الكمية وغيرها من القيود غير الجمركية، والتي تلزم الجات الغاءها بالنسبة للسلع الزراعية وتحويلها إلى تعريفات جمركية، وهذا في غير صالح الدول العربية لأن الأسماك تتصدر قائمة السلع التصديرية لدى عدد من الدول العربية.

ج- أن اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية ستحد من امكانية تطوير الأساليب الانتاجية الزراعية ولاسيما في مجال استخدام الهندسة الوراثية.

---

(١) د. فخري القص " منظمة التجارة العالمية، النتائج، والإنعكاسات على التجارة السلعية العالمية مع التطبيق على جمهورية مصر العربية " مجلة مصر المعاصرة، عدد ٤٤١ - ٤٤٢، يناير - إبريل ١٩٩٦ ص ١٤٦.

(٢) أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٥، ص٢٥٣.

د- الغاء الامتيازات التي كانت تحصل عليها الدول العربية في تعاملها مع دول الاتحاد الأوربي وهو الشريك التجاري الأول للدول العربية.

هـ- بالرغم من أن أتفاقية الجات حققت تقدماً بارزاً في مجال الحد من الدعم الزراعي، إلا أن كبر حجم الدعم المقدم من الدول الصناعية في صوره المختلفة يحد من القدرة التنافسية للسلع العربية. حيث قدرت أمانة الجات قيمة الدعم المخل بالاتفاقية في الدول الصناعية بحوالي ١٥٠ بليون دولار في مقابل ١٩ بليون دولار في الدول النامية [١]، كما أن مبدأ التعريفة التصاعدية الذي يعني زيادة نسبة التعريفة مع كل مرحلة تصنيعية يحد من قدرة المنتجات الزراعية العربية المصنعة في الدخول إلى أسواق الدول الصناعية.

٢- الآثار الإيجابية:

تتمثل المنافع المتوقع أن تنعكس على العالم العربي في [٢]:

١- إمكانية استفادة الدول الأعضاء من تخفيضات التعريفة الجمركية ومن إزالة القيود غير الجمركية والدعم، مما يقوي من الكفاءة التنافسية للمنتجات الزراعية التصديرية.

---

(١) الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الانعكاسات المحتملة للجات على الاقتصاديات العربية والدور العربي المشترك للتعامل معها، مرجع سابق، ص٢٤.

(٢) صندوق النقد العربي، نتائج جولة أوروجواي وآثارها على اقتصاديات الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، فبراير ١٩٩٥، ص .

٢- من المتوقع أن تستفيد الدول العربية من اتفاقية الجات المتعلقة بحواجز التقنية للتجارة التي تهدف إلى ضمان عدم اللجوء إلى المقايس والمواصفات لخلق حواجز إضافية غير مبررة أمام تحرير التجارة.

من العرض السابق يلاحظ أن الآثار السلبية للاتفاق الخاص بالتجارة في السلع الزراعية تفوق الآثار الإيجابية، وهذا يزيد من العبء الملقى على الدول العربية كل على حدة، ويزيد من أهمية الدعوة إلى أي عمل جماعي مشترك للتخفيف من حدة هذه الآثار السلبية.

كذلك يتضح لنا أن مصر وهي أكبر الدول العربية الزراعية لن تتعدى زيادة قيمة صادراتها عام ٢٠٠٥ م ٣ مليون دولار، وتنحصر صادرات مصر في الخضروات والفاكهة والقطن والأرز، وصادرات مصر من القطن معفية من الرسوم الجمركية، والمتوقع أن تزيد صادرات الأرز والخضروات والفاكهة.

كما أن دولة مثل المملكة العربية السعودية مستوردة صافية للغذاء حيث تزيد وارداتها الغذائية على صادراتها، ومن أهم السلع الغذائية التي تعتبر المملكة مستوردة صافية لها والتي سيرتفع سعرها نتيجة الجات هي اللحوم والحيوانات الحية والحبوب، والسكر ولتقليل تكلفة استيراد الغذاء يقترح إستخدام كافة الوسائل لتشجيع التوسع في إنتاج اللحوم وبدائلها مثل الدواجن والأسماك وهذا ما تستهدفه خطة التنمية السادسة من زيادة إنتاج الأسماك بنسبة ١٠% واللحوم البيضاء بنسبة ٦% [١].

---

(١) د. كوثر مصطفى " الآثار المتوقعة لإتفاقية الجات على القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية " مجلة التعاون، السنة ١٣- عدد ٤٧ مارس ١٩٩٨، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ص ص ١٢٩ -

وفي دراسة تم إعدادها [1] يتضح لنا أن الواردات الغذائية للدول العربية في منطقة غرب آسيا يتوقع أن ترتفع خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٠) من ١.٣ إلى ٤ مليون طن بالنسبة للزيوت النباتية، ومن ١٩.٨ إلى ٣٧.٨ مليون طن بالنسبة للحبوب (القمح، الذرة، الشعير، الأرز) بإفتراض ثبات المساحة المزروعة بالحبوب والمعتمدة في نسبة كبيرة منها على الري بالأمطار.

وتشير نفس الدراسة إلى أن الالتزام بخفض التعريفة الجمركية على الواردات من السلع الزراعية سيخفض أسعار هذه السلع للمستهلكين، ولكن سيخفض الإيرادات الجمركية للدول العربية والتي تساهم في دعم إيرادات الميزانية العامة، وأن مصر ستصيبها خسارة بعد تحرير التجارة العالمية للسلع الزراعية تقدر بالنقد الأجنبي بمقدار ١٧٠ مليون دولار يليها الجزائر ثم العراق.

كما أن الميزة النسبية التي تتمتع بها بعض الدول العربية في إنتاج بعض السلع ستضعف في مجال التنافس الدولي، لأن ميزة الدول العربية تعتمد على عوامل ساكنة مثل: المناخ، توفر الري، خبرة تاريخية في الزراعة، كما أن القدرة الانتاجية الزراعية ضعيفة فمثلاً تبلغ انتاجية الهكتار من الحبوب في المتوسط في العالم العربي ٢٥.٦% من متوسط الإنتاجية في

١٥٣.

(١) د/ عبداللّه عبدالعزيز الصعيدي، "أثر التنظيم الجديد للتجارة الدولية على الأمن الغذائي في الوطن العربي " العدد الثاني " ـ مجلة آفاق إقتصادية مجلد ١٨ عدد ٦٩ ١٩٩٧، ص ص ٤٥ ـ ٧١.

الدول الأوروبية، وانتاجية رأس من الألبان ١٠% من متوسط الانتاجية في الدول الأوروبية، ونسبة المصنع من الانتاج الزراعي يساوي ٣٥.٧% من نظيره الأوروبي [١]. كل هذه المؤشرات تشير إلى إنخفاض مرونة عرض الانتاج الزراعي في الدول العربية، كما أن الدول العربية ولاسيما النفطية – تقدم دعماً للمزارعين، هدفه تشجيع القطاع الزراعي، فتقدم دعماً للانتاج والتصدير حوالي ٤٠% من إجمالي تكاليف الإنتاج سوف تكون مطالبة بتخفيض هذا الدعم طبقاً لإتفاقية الجات، وبالتالي فإن رفع الدعم قد يلغي الميزة النسبية التي كانت تتمتع بها بعض المحاصيل مثل القمح في ظل الدعم مما قد يفضي إلى إضعاف الاقبال على زراعته، ويتعارض ذلك مع تطبيق سياسة الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الزراعية كهدف معلن لتلك الدول.

أما بالنسبة لدولة مثل مصر فستلتزم بمقتضى الاتفاقية بتخفيض التعريفة الجمركية على الفاكهة والخضر بنسبة ١٤% خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٥، وتلتزم بفتح باب الاستيراد لبعض السلع المحظورة مثل الدواجن، وسترتفع أسعار الواردات الزراعية في السوق الدولي، مما يخلق عبئاً على الميزانية العامة بمبلغ يتراوح بين ١٦٠ – ٢٠٠ مليون دولار سنوياً حتى عام ٢٠٠٠ وكل هذا يضع تحدياً على قدرة الزراعة المصرية ويستلزم الأمر العمل على زيادة مرونة العرض من خلال:

أ- التوسع الرأسي والأفقي.

ب- التحرير الكامل للقطاع الزراعي. (أسعار المدخلات، وأسعار المخرجات).

---

(١) المرجع السابق، ص٦٩.

جـ- تدعيم الصناعات الغذائية ونشر الصناعات الصغيرة وتحسين الجودة.

ومن ناحية أخرى فإن الإمكانيات الزراعية المحدودة لبعض البلاد العربية مثل دول مجلس التعاون الخليجي يمكن الحد منها نتيجة للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية ونتيجة للمزايا الممكن الاستفادة بها في مجال نقل التكنولوجيا ودعم مراكز البحوث والخدمات الإرشادية الزراعية التي لا تحظرها الجات، كما يمكن زيادة الاستثمار الوطني وتشجيع البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وإنشاء مراكز زراعية متقدمة[١].

ثالثاً: الأثر على الخدمات:

شهدت السنوات الأخيرة تزايداً واضحاً في الأهمية النسبية لقطاع الخدمات بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي بالدول العربية فقد أرتفعت نسبة الناتج من قطاع الخدمات إلى الناتج الاجمالي من ٣٠.٣% إلى نحو ٤٨.٥% عام ١٩٩٦[٢] وهذا مؤشراً للنمو الذي شهده قطاع الخدمات خلال تلك الفترة حيث أنه كان بمثابة الأمل الذي عوض انخفاض اسعار البترول، ومن ثم تعرض الناتج العربي إلى الانخفاض خلال تلك الفترة حيث تشير بعض الدراسات إلى أن قطاع الخدمات كان عامل امتصاص لازمات الصناعة الاستخراجية وتلطيف آثارها على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية النفطية.

---

(١) د. فخر الدين الفقي " منظمة التجارة العالمية والأمنذ الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي " مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٢٥، عدد ١، ربيع ١٩٩٧م. ص ص ٦٣- ٩١.

(٢)صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ١٩٩٧، ص٢٤٧.

أما عن واقع تجارة الخدمات في البلاد العربية، فإن الدول العربية في عمومها تعتبر من الدول المستوردة الصافية للخدمات، ويشكل بند الخدمات بنداً من بنود العجز في موازين مدفوعاتها. حيث يبلغ العجز في ميزان الخدمات للدول العربية نحو ٢٠ مليار دولار عام ١٩٩٥، ولكن يخرج من هذا الاجماع مصر والأردن وتونس ولبنان والبحرين، حيث يعتبر قطاع الخدمات في هذه البلدان مصدراً لحصيلة هامة من النقد الأجنبي وقد بلغ فائض ميزان الخدمات في هذه الدول على التوالي ٢٢٢، ٢٢٥، ١٠، ٣٤٠ مليون دولار عام ١٩٩٥.

ويعتبر من أهم أسباب ضعف صادرات قطاع الخدمات في الوطن العربي، ضعف مؤسساته العاملة في هذا القطاع، نظراً لعدم تمتعها بالمزايا التقنوية للشركات متعددة الجنسية التابعة للدول المتقدمة، مما يضعف قدرتها على عرض خدماتها في الأسواق العالمية الخارجية. فالمصارف المحلية تتسم بضعف قدرتها على منافسة المصارف الأجنبية التي تتمتع بوجود شبكات إتصال وعلاقات مهمة مع المصارف الأخرى، وشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية تشكو من ندرة مواردها اللازمة لتطوير البنية الأساسية وهذه الندرة تعرقل أيضاً نقل التقنية وتدريب المهارات. وهناك عدم تناظر في القوى التفاوضية بين الدول العربية والدول المتقدمة على صعيد حركة الطيران إضافة إلى الحجم المحدود للسوق المحلية. أما خدمات التعليم الوطنية والخدمات الصحية فلا زال البون شاسعاً بينها وبين مثيلتها في الدول المتقدمة.

في ضوء العرض السابق فإنه يمكن الوصول إلى نتيجة مفادها، أنه إن لم تأخذ الدول العربية على عاتقها اصلاح قطاع الخدمات بها خلال فترة

الانتقال المسموح بها من قبل الجات (خمس سنوات)، فإن قطاع الخدمات لديها سوف يواجه منافسة غير متكافئة عند تحريره ومن ثم فإنه يجب على الدول العربية السعي نحو تحسين نوعية خدماتها والاتجاه نحو الميزة التنافسية وليس الاعتماد على الميزة النسبية. كما أن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات مثل اتفاقية الجات العامة تسمح بانشاء التجمعات التجارية الأقليمية كاستثناء لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية. ومن هذا المنطلق يشكل الاتجاه الأقليمي في عملية تحرير التجارة المتعددة الأطراف أداة أساسية لحل المشاكل التجارية التي تظهر على الصعيد الأقليمي قبل أن تمتد إلى الصعيد المتعدد الأطراف.

وأن كان هناك بعض الآراء الأكثر تفاؤلاً [١]، والتي ترى أن اتفاق الخدمات يتيح للعالم العربي من خلال التزامات محددة الحصول على التقنية الجديدة والوصول إلى قنوات الاتصال ومراكز المعلومات، المتعلقة بانشطة وتجارة الخدمات من الدول المتقدمة، فضلاً عن استفادة الدول العربية من قوانين الدول الأخرى في تنظيم قطاعات الخدمات لديها والاستفادة من تجارب تلك الدول من حيث القدرة على الاطلاع على كافة النظم والقواعد التي تطبقها الدول المختلفة المتقدمة والنامية. في حين يمكن القول أن هذا الرأي لا يعد من قبيل التفاؤل فحسب ولكنه أقرب إلى الأماني التي يرجوها كل مطلع لواقع صناعة الخدمات في العالم العربي والدول المتقدمة.

---

(١) عبد الكريم المدرس، الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة وآثارها الاقتصادية، بحث مقدم إلى مؤتمر إتفاقية الجات وأثرها على العالم العربي، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٩٤، ص٤٠.

رابعاً: الأثر على الملكية الفكرية:

نظراً لتأثير هذا الاتفاق على القطاعات السلعية، بالإضافة إلى تأثيره على كافة جوانب الحياة فإن من المناسب إفراد جزء خاص لبيان الأثر الكبير الذي سيمارسه هذا الاتفاق على العالم ككل وعلى الدول العربية بصفة خاصة.

بداية علينا أن نتفق على أن الدول الصناعية هي وحدها القادرة في ظل هذا الاتفاق على حماية حقوق الملكية الفكرية لمواطنيها. حيث أنها تمتلك المؤسسات المؤهلة، كما أنها تعتبر المقر الأم للشركات الكبرى متعددة الجنسية والتي بامكانها التحقق من المخالفة ومتابعتها – حسب الأصول المعتمدة – في حين تفتقر الدول النامية ومن بينها الدول العربية إلى هذه الامكانيات لحماية الملكية الفكرية لمواطنيها – إن وجدت – ومن ثم فإن الدول الصناعية استطاعت من خلال هذا الاتفاق أن تؤمن لشركاتها حق الحصول على ايرادات ضخمة مقابل البحوث التي تقوم باعدادها، فالاتفاقية تؤمن للدول المتقدمة الوسائل الأفضل لمحاربة التقليد والتزييف لكثير من السلع وهي ظاهرة شائعة في العالم وخاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية، وتكلف هذه الظاهرة الولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى خسائر كبيرة في المبيعات، وستحصل شركات الأدوية والمستحضرات الصيدلية العالمية على مزيد من النفوذ لفرضها حق براءة الاختراع وحماية تراخيصها في كافة دول العالم وخاصة في الدول النامية. كما أنها تعطي المنتجات البيولوجية وأساليبها المتبعة حماية أيضاً. مما سيعني تقييداً لبعض الأنشطة الزراعية القائمة في العديد من الدول، وارتفاعاً في أسعار المدخلات

الزراعية والبذور، ومن ثم تراجع الانتاجية الزراعية، وتراجع دخل المزارعين في الدول النامية ومن بينها الدول العربية، مما سيخلق مشكلات كبيرة فيها ولاسيما أن القطاع الزراعي يعتبر العمود الفقري لبعض الدول العربية.

ونظراً لأن الاتفاقية من شأنها أن تؤثر ولو بطريق غير مباشر على القوانين الداخلية في كافة الدول ومن بينها الدول العربية، فان تطبيق بنود الاتفاقية سوف يوجد تعقيدات قانونية وسياسة واقتصادية. وستكون هذه التعقيدات من الضخامة بحيث تخلق مشكلات كبيرة داخل الدول العربية [١]، كذلك إذا علمنا أن ٩٠% من الإختراعات مسجلة في الدول المتقدمة فإنه من السهل معرفة من سيجني الأرباح [٢].

وإنه لمن الأهمية بمكان إدراك الظروف الدولية التي نشأت فيها الجات، ألا وهي همينة الدول الصناعية الكبرى على الإقتصاد العالمي وإصرارها على حماية أسواقها ومنتجيها المحليين من المنافسة العالمية لدرجة يمكن معها القول أن إتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية التي إنبثقت عنها WTO ظلت وسوف تظل لوقت طويل آداة ترعى مصالح الدول الكبرى [٣].

---

(١) الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة للدول العربية، مرجع سابق، ص٣٩.

(2) Collins W and Gerry, S. "International Disciplines on Subsidies the WTO and Future Agenda" J of World Trade , 30 Geneua , 1996.

(٣) د/ السباعي محمد السباعي: أثر إتفاقية الجات على قطاع التأمين في مصر - المال والصناعة - مجلة دورية سنوية - بنك الكويت الصناعي - ١٩٩٧، ص٥١.

خامساً: الأثر على القطاع المصرفي:

يتضح لنا في هذا المجال أن منظمة التجارة العالمية إهتمت بتحرير تقديم الخدمات المالية عبر الحدود سواء من خلال إنشاء فروع أو وكالات بواسطة المؤسسات المالية الموجودة في دولة ولتكن مثلاً (أ) في دولة أخرى ولتكن (ب)، مع إتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية لتقديم خدماتها في السوق المحلية، وهذا يخلق منافسة بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية مما يرفع جودة الخدمة المالية المقدمة، ففي مصر فتح الباب للبنوك الأجنبية ومع ذلك مازالت الكلمة لبنوك القطاع العام التي حاولت رفع جودة الخدمة المالية المقدمة، كما أن هذه البنوك الأجنبية حفزت البنوك المحلية على نقل التقنية إلى مصر متمثلة في أدوات مالية جديدة مثل بطاقة الأئتمان وكارت السحب الآلي وإدخال أنواع جديدة من أدوات الأدخار والاستثمار المالي، وإنشاء صناديق الإستثمار وتحرير سعر الفائدة وإزالة سقف الإئتمان [1]، وتحرير سعر الصرف وإنشاء شركات للصرافة. كل هذه الإجراءات أدت إلى إيجاد سوق مال قوي في مصر وأدى ذلك إلى القضاء على الكبت المالي Financial Repression في سوق المال في مصر وقضى على قصور المعرفة في مجال الخدمات المالية كما أنه ساعد على نشر التجديدات المالية

---

(١)د/ سهير معتوق: أثر تحرير التجارة في الخدمات المالية على القطاع المصرفي " مجلة مصر " لمعاصرة عدد ٤٣٩، ٤٤٠ يوليو - أكتوبر ١٩٩٥، ص ص ٧٦ - ١١٩.

ومهد السبيل لإنشاء سوق أولي وثانوي (البورصة) للأوراق المالية [1].

وهذا الأثر نفسه مشاهد في العديد من الدول العربية مثل دول مجلس التعاون الخليجي فهناك تحرير مالي على نطاق كبير وحركة تجديد وظهور لأدوات مالية مثل صناديق الاستثمار وشهادات الادخار وأنواع جديدة من حسابات البنوك بالإضافة إلى بنوك أجنبية تعمل إلى جانب البنوك المحلية في منافسه هدفها رفع مستوى جودة الخدمة المالية المقدمة.

(1) **M. Fry " Money and Banking in Economic Development" Macmillan, 1988, Ch.2.**

الخاتمـة

يدعى مؤيدو منظمة التجارة العالمية أن العصر الحالي يحمل بصمات جديدة ستقود العالم في القرن القادم وتضع حلولا للمشكلات التي نشبت منذ قيام الحرب العالمية الأولى في بدايات القرن العشرين وتظهر بارقة أمل في أن تضع هذه المحاولة الجديدة حلولا للمشكلات التي أدت إلى نشوب الحرب والصراعات الدولية والأقليمية والمحلية من جراء النزاع على التجارة الدولية والسيطرة على مصادر المواد الخام.

وعلى كل حال يمكن القول أن الآثار المتوقعة من النظام الجديد للتجارة الدولية في الدول العربية سوف تختلف من دولة لأخرى نتيجة عوامل متعددة، ومن ثم يتعذر تعميم كل الآثار السابقة وبنفس الدرجة على كل دولة من الدول العربية.

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أن أهم العوامل المحددة لإحتمال تحقق كل أثر من الآثار الإيجابية والسلبية في دولة ما من الدول العربية والتي على أساسها يتحدد الأثر الصافي للنظام الجديد للتجارة العالمية تتلخص فيما يلي [1]:

- درجة التطور الإقتصادي للدولة وبصفة خاصة درجة التصنيع.
- مدى إمتلاك الدولة مزايا نسبية مهمة في بعض قطاعات الانتاج التصديري.

---

(1) Goldin Knudsen and Mensbrugghe, Trade Liberalisation, Global Economic Implications, P.16.

- مدى إنفتاح الاقتصاد الوطني، ومن ثم درجة الإعتماد على التجارة الخارجية تصديراً وإستيراداً خاصة درجة الإعتماد على الذات لتوفير الإحتياجات الغذائية للدولة.
- الإمكانات الإقتصادية للدولة، ومن ثم مدى قدرتها على تمويل الاستثمارات في البنية الأساسية الزراعية والبحوث والتطوير والتعليم والتسويق وغير ذلك.

كذلك يتضح لنا من العرض السابق أن الأثر الصافي لاتفاقية الجات على دول العالم العربي منفردة في غير صالحها، وهذا يرجع إلى أن الاتفاقات التي تمخضت عنها جولة أورجواي جاءت في صالح التكتلات الاقتصادية الرئيسية في العالم والتي شاركت بصورة فعلية في صياغة نتائجها. فكانت جولة أورجواي بمثابة إتفاق لتقسيم المغانم التجارية العالمية فيما بينها دون الأخذ في الاعتبار مصالح الدول النامية والتي من بينها الدول العربية، ومن ثم فإنه إذا أردات الدول العربية أن تحتل مكاناً على الخريطة الاقتصادية العالمية، وأن تمارس دوراً نشطاً في إدارة التنظيمات الاقتصادية العالمية فليس أمامها من خيار سوى الدخول في إتفاقية للتكامل الاقتصادي فيما بينها، وخاصة أن إتفاقية الجات تسمح بل تشجع إقامة تجمعات اقتصادية كبرى، كما أن النتائج التي توصل إليها أعضاء الجات في جولة أورجواي هي أهم ما توصلت إليه الجات منذ إنشائها نظراً لأن هذه النتائج سوف تحدد مستقبل التجارة الدولية وسوف تغير خريطة التجارة العالمية، وسوف يكون لكل ذلك تأثير مباشر في إقتصادات الدول العربية سواء بالإيجاب أو السلب.

وأخيراً لا يمكن إنكار أن الضوابط التي أدخلتها الإتفاقات على كثير من قواعد الجات تكفل للدول العربية فرصاً أفضل لحماية حقوقها التجارية والوقاية من إجراءات الدعم وسياسات الإغراق من جانب الدول الأخرى، كما تكفل الإتفاقات الجديدة للدول العربية معاملة متميزة وأكثر تفضيلا في الكثير من الحالات بما في ذلك إعطاء الدول العربية الفرصة لحماية الصناعات الوطنية.

جامعة الأزهر
AL-AZHAR UNIVERSITY

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

١- إبراهيم العيسوي، الغات وأخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، مارس ١٩٩٥.

٢- الاتحاد العالمي للغرف التجارية، الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجاره (الجات) وأثرها على الاقتصاد المصري – مؤتمر أثر إتفاقية الجات على الدول الإسلامية – البلد الثالث، القاهرة ١٩٩٦م.

٣- إجلال راتب العقيلي، أثر تبطيق أحكام دورة أورجواي للسلع الزراعية على الإقتصادات العربية، بحث مقدم إلى مؤتمر أثر إتفاقية الجات على إقتصاديات الدول الإسلامية، المحور الرابع، الجزء الأول.

٤- أحمد رشاد موسى، تقرير عن الجات مقدم إلى مؤتمر أثر إتفاقية الجات على إقتصاديات الدول الإسلامية، المحور الأول والثاني، جامعة الأزهر، مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦م.

٥- أسامة المجدوب: " الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش " الدار المصرية اللبنانية – القاهرة – ١٩٩٥.

٦- الأمانة العامة للإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة للبلاد العربية " الانعكاسات المحتملة على الإقتصاديات العربية والدور العربي المشترك للتعامل معها " بحث مقدم إلى مؤتمر أثر إتفاقية الجات على العالم العربي، القاهرة، ١٩٩٤م.

٧- البنك الإسلامي للتنمية " الإنعكاسات الثقافية لإتفاقية الجات على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " مذكرة رقم ١١٣، مارس ١٩٩٥م.
٨- تقرير البنك المركزي، القاهرة، ١٩٩٤.
٩- حازم حسن حسن جمعه " تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية " مؤتمر أثر إتفاقية الجات على إقتصاديات الدول الإسلامية – مركز صالح للإقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، المحور الأول والثاني، القاهرة، ١٩٩٦م، ص٨٧.
١٠- حسين عمر " الجات والخصخصة "، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٧م
١١- رشيد أمين " تطور الجات ": أسبابها وأثرها على الأفكار العربية، مجلة شئون عربية، عدد ٨٦، يونيو ١٩٩٦م.
١٢- سعيد النجار، النظام التجاري الدولي في مفترق الطرق، كاب الأهرام الاقتصادي، سبتمبر، ١٩٩١م.
١٣- سعيد النجار: إتفاقية الجات والبلاد النامية، الأهرام، ١٩٩٤/١/٢١م.
١٤- سمير عبدالعزيز، التجارة العالمية " الجات " ١٩٩٤، القاهرة، ١٩٩٧م.
١٥- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٥، ١٩٩٧م، ١٩٩٨م.
١٦- عبدالكريم المدرس: " الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة وآثارها " بحث

مقدم إلى مؤتمر إتفاقية الجات وأثرها على العالم العربي، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٩٤م.

١٧- عبداللّه عبدالعزيز الصعيدي " أثر التنظيم الجديد للتجارة الدولية على الأمن الغذائي في الوطن العربي" العدد الثاني، مجلة آفاق إقتصادية، مجلد ١٨ عدد ٦٩، ١٩٩٧.

١٨- علاء الدين كمال قنديل، الجات وإقتصاديات الدول العربية، مؤتمر أثر إتفاقية الجات على إقتصاديات الدول الإسلامية، جامعة الأزهر، مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامي، الثالث، القاهرة، ٢١ - ٢٣ مايو، ١٩٩٦م.

١٩- فتوح عبدالجليل حامد، حقوق الملكية الفكرية والمتغيرات المتوقع حدوثها في إتفاقية التجارة العالمية (الجات) - مؤتمر أثر إتفاقية الجات على إقتصاديات الدول الإسلامية، جامعة الأزهر، مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامي، المحور الرابع، الجزء الثاني، القاهرة، ٢١-٢٣ مايو، ١٩٩٦م .

٢٠- فخري الدين الفقي: " منظمة التجارة العالمية والأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي" مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٢، عدد ١، ربيع ١٩٩٧م.

٢١- فخري القص: " منظمة التجارة العالمية " النتائج والانعكاسات على التجارة السلعية مع التطبيق على جمهورية مصر العربية "، مجلة مصر المعاصرة، عدد ٤٤١ - ٤٤٢، يناير - أبريل، ١٩٩٦م.

٢٢- كوثر مصطفى: " الآثار المتوقعة لإنتاجية الجات على القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية " مجلة التعاون، السنة ١٣، عدد

٤٧، مارس ١٩٩٨، مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1- **Collins, W. and Gerry, S. "International Disciplines on Subsidies , The TWO and Future Agenda" 1996.**

2- **Gatt, The Results of Usuguay Round of Multilateral Trade. Negotiations: The legal Texts.**

3- **Goldin Knudsen Mensbrugghe "Trade Liberalisation, Global Economic Implications".**

4- **M. Fry: "Money and Banking in Economic Development" MacMillan, 1998. Ch.2.**